ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE
مجلة المحاسب العربي
ISSN 2414-7893

مجلة المحاسب العربي

مجلة شهرية إلكترونية مجانية تهدف إلى تطوير مهارات المحاسب العربي

26 Pages

6 ركائز أساسية لتكون محاسب ناجح

يقصد بالشهادات العلمية شهادة الجامعة الدراسية والتي من خلالها تكون قد تعلمت ودرست كيفية التسجيل والتبويب نظرياً وتعرفت ايضاً على الكثير من المواد العلمية من المواد المحاسبية والرياضية ومحاسبات

Pg. 06

آاليه إصدار النقود في الاقتصاد الاسلامي

المطلب الاول: ضوابط الإصدار النقدي في النظام الإسلامي
لقد وضع التشريع الاسلامي ضوابط هامة وحيوية ومستدامة تعمل على ضبط الاصدار النقدي وحمايته وجعلة اداة هامة من ادوات النهوض الاقتصادي ومن أبرز هذه الضوابط ما يلي:

Pg. 12

القوائم المالية بإستخدام النسب

عندما أنهيت دراستى بالجامعة كان حلم حياتى أن أصبح مثل ذلك الرجل الذى يظهر دوماً فى نشرة الأخبار ، كنت أجلس مترقباً عندما يتحدث مذيع النشرة الاقتصادية عن أخبار البورصات العالمية

Pg. 22

ISSN 2414-7893

المحتويات

04

مدخل الاهمية النسبية وتحليل الخطر لرفع كفاءة المراجعة

يتمثل مفهوم الاهمية النسبية فيما يلي :-

يعتبر مفهوم الاهمية المحاسبية المعروفة قدراً هاماً إذا كان من المحتمل أن يؤدي إلى تغيير أو التأثير على التقدير الشخصي للشخص

06

التكاليف المتغيرة

تتغير التكاليف المتغيرة مع تغير وقت النشاط فمثلا تكاليف الكهرباء، والإيجار تتغير بناء على الطاقة الإنتاجية، أما الاختلاف بين التكاليف الثابته والمتغيرة فهو صعب نوعا ما حيث لا يوجد

06

مدى تاثير تطبيق المعايير الدولية على النظام الضريبي

توجد في معظم دول العالم تشريعات ضريبية تحدد بشكل تفصيلي العناصر المحددة للربح الجبائي و توقيت إدراجها،

09

6 ركائز أساسية لتكون محاسب ناجح

يقصد بالشهادات العلمية شهادة الجامعة الدراسية والتي من خلالها تكون قد تعلمت ودرست كيفية التسجيل والتبويب نظرياً وتعرفت ايضاً على الكثير من المواد العلمية من المواد المحاسبية والرياضية ومحاسبات التكاليف

10

تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر

تمر المشاريع الصغيرة عند تأسيسها بعدة أطوار، وتختلف أشكال التمويل فيها حسب الطور الذي تمر فيه:

11

المسئولية المدنية للمراجع الخارجي

إذا ما وقع المراجع الخارجي تحت طائلة المسئولية المدنية فإنه يصبح مسئولا عن تعويض من قد يلحق بالعميل من

وائـل مـــــراد
مؤسس ورئيس تحرير المجلة

بلغة الأرقام وخلال السنوات الماضية قدمت مجلة المحاسب العربي ، العدد من الموضوعات المفيدة للمحاسلين حيث كانت الحصيلة أكثر من 2,504,420 طلب زيارة على الموقع شهريا ، أكثر من 2,770 مقال علمي ، 40 عدد شهري ، وأزيد من 120 ألف تحميل للأعداد السابقة من مجلتنا مجلة المحاسب العربي ، المجلة العلمية التي نطمح أن تكون الاولى بالوطن العربي ، كما أن المجلة قدمت عدد كثير من الخدمات منها

نسعى دائماً لتقديم خدمات تُساعد المحاسبين بالوطن العربي في الحصول على المعلومات المحاسبية أولاً بأول ، من خدماتنا

- **خدمة واتساب المحاسب العربي** خدمة تعليمية ثقافية مجانية تعني نشر وتعزيز معلوماتك المحاسبية تحتوي على اكثر من ٥٠٠٠ عضو
- **خدمة " إتعلم "** مع مجلة المحاسب العربي- وهي خدمة مقدمة لطلبة الجامعات والمعاهد (قسم الجامعات والمعاهد " خدمات إستذكار الدروس والواجبات لطلبة الجامعات والمعاهد)
- **خدمة " إسأل "** مجلة المحاسب العربي والتي من خلالها يتم الرد والاجابة على أستفسارات القراء وزوار المجلة الكرام
- **خدمة " كل يوم معلومة "** هذه خدمة من خلالها بيتم نشر معلومات يومية او شبة يومية معلومات محاسبية إقتصادية مالية تنمية بشرية ... الخ
- **خدمة وظفني شكراً** خدمة التوظيف المجانية عن طريق المدونة التوظيفية بالمجلة

كل هذه الخدمات وأكثر من ذلك سيمكننا من الوصول إلى المحاسب العربي أينما كان من خلال طرحنا الجيد وكذلك من خلال القنوات الخاصة بالمجلة سنكون مؤهلين لتقديم يد العون لهم ، ويُمكن الآن للمحاسبين والمهتمين بعلم المحاسبة الاستفادة من مجموعة الدروس المجانية والمحاضرات

{ **حيث تهدف هذه الخدمات إلى الوصول بالمحاسب العربي إلى أرفع الدرجات** }

وتعتمد خدمات مجلة المحاسب العربي على جهود فريق من المتطوعين الذين يهبون من وقتهم وجهدهم ومالهم الشيء الكثير للحرص على نشر العلم والمعرفة وتنوير المحاسب العربي .

مازال القادم أعظم، ومازال الفريق يكبر ويكبر معه الأمل ويقترب معه الحلم، ولذلك، ومن أجل الاستمرار في أداء رسالتها وبلوغ هدفها بالتأسيس لنهضة علمية عربية شاملة، يرجى التكرم بمتابعتنا من خلال قنواتنا التعليمية المجانية .

ISSN 2414-7893

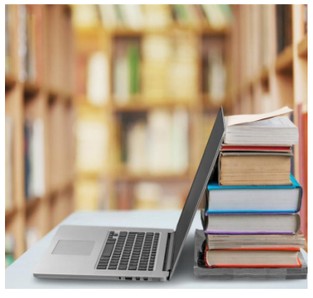

12

اليه إصدار النقود في الاقتصاد الاسلامي

المطلب الاول: ضوابط الإصدار النقدي في النظام الإسلامي

لقد وضع التشريع الاسلامي ضوابط هامة وحيوية ومستدامة تعمل على ضبط الاصدار النقدي وحمايته وجعلة اداة هامة من ادوات النهوض

16

دليل تعليمات النواحي العلمية للاعتمادات المستندية

يعطي كل طلب فتح اعتماد مستندي رقماً مسلسلاً يعتبر المرجع الخاص به في جميع المراسلات المتبادلة بخصوصه مع المراسل والعميل وأية جهه أخرى ويعد لهذا الغرض

19

قالو عن النحاج

•الناجحون هم القادرون على تجاوز الماضي

من احدى الجرائد الكويتية للدكتور / يوسف

20

الافصاح الكامل في القوائم المالية

يعني مبدأ الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية شاملة على كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق, والتي تمكن من عطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة صحيحة

22

القوائم المالية بإستخدام النسب

عندما أنهيت دراستى بالجامعة كان حلم حياتى أن أصبح مثل ذلك الرجل الذى يظهر دوماً فى نشرة الأخبار ، كنت أجلس مترقباً عندما يتحدث مذيع النشرة الاقتصادية عن

24

تحليل التقارير المالية

لتقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة، وتنقسم التقارير المالية إلى قسمين، تقارير خاصة وتقارير عامة. التقارير الخاصة : هي التقارير التي يتم إعدادها استجابة

ISSN 2414-7893

مدخل الاهمية النسبية وتحليل الخطر لرفع كفاءة المراجعة

قلم / وائل مراد
مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب العربس

الأهمية النسبية :

يتمثل مفهوم الاهمية النسبية فيما يلي :-

يعتبر مفهوم الاهمية المحاسبية المعروفة قدراً هاماً إذا كان من المحتمل أن يؤدي إلى تغيير أو التأثير على التقدير الشخصي للشخص العادي والذي يعتمد على ذلك القدر عند إتخاذ قرار ما وذلك في ضوء الظروف المحيطة .

صعوبة تطبيق مفهوم الاهمية النسبية في المراجعة

١- تعدد مستخدمي القوائم المالية ومن ثم ضرورة أن يأخذ المراجع في إعتبارة كل ما يعتبر هاماً لانواع مختلفة من المستخدمين وقراراتهم المختلفة .

٢- الاهمية النسبية مفهوم نسبي وليس مطلقاً فالقدر الذي يعتبر هاما لشركة صغيرة الحجم قد لا يكون كذلك لشركة كبيرة .

٣- لم تصدر المجامع والمنظمات المهنية مؤشراً محدد تتعلق بتطبيق الاهمية لنسبية في المراجعة .

مسئولية المراجع ودورة فيما يتعلق بالاهمية النسبية

• يعتبر المراجع مسئولاً عن تحديد ما إذا كانت القوائم ككل محرفة تحريفاً هاماً أم لا .

• وإذا وجد تحريفاً هاماً أو جوهرياً فعلى المراجع مسئولية إخطار الادارة عملية بذلك التحريف للقيام بالتصويب والتعديل في القوائم المالية .

• وإذا رفضت ادارة العمل والقيام بذلك فعلى المراجع في هذه الحالة الايصدر تقريراً نظيفاً بل عليه إصدار تقرير سلبي أو عكسي (أو تقرير خالي من الرأي

خطوات تطبيق الاهمية النسبية في المراجعة .

تتمثل خطوات تطبيق الاهمية النسبية فيما يلي:-

١- تحديد التقدير الاولي للاهمية النسبية .

٢- تخصيص التقدير الاولي للاهمية النسبية بين الحسابات .

٣- تقدير مقدار التحريف الكلي في كل حساب .

٤- تقدير مقدار التحريف النهائي في القوائم المالية .

٥- مقارنة مقدار التحريف النهائي في القوائم المالية بالتقدير الاولي للاهمية النسبية

ويلاحظ أن الخطوات الاولى والثانية يتم تنفيذهما خلال مرحلة تخطيط عملية المراجعة وتمم الخطوة الثالثة خلال مرحلة تنفيذ عملية المراجعة ، أما الخطوات الرابعة والخامسة فيتم التنفيذ في نهائية عملية المراجعة بالتحديد في مرحلة التقييم الناتجة لاصدار التقرير .

التقدر الاولي للاهمية النسبية

يعتبر التقدير الاولي للاهمية النسبية بمثابة تحديد الحد الاقصى للتحريف الذي قد يوجد في القوائم المالية ولا يؤثر في قرارات المستثمر العادي وبذلك فإنة يقل بقيمة نقدية واحدة عن المقدار الذي يعتبرة المراجع هاماً

ومن الافضل للمراجع أن يقرر المراحل الاولية لعملية المراجعة المقدار الكلي والنهائي للتحريف في القوائم المالية الذي يعتبر هاماً ، ويمكن تعديل هذا المقدار خلال تنفيذ عملية المراجعى بالزيادة أو النقصان إذا ظهر أو تبين للمراجع معلومات جديدة عن العميل ويسمى المقدار الجديد « التقدير المعدل للأهمية النسبية «

العوامل المختلفة التي تؤثر في تحديد التقدير الاولي للاهمية النسبية

١- حجم اعمال المنشاة مقاساً بإجمالي الايرادات او الاصول أو صافي الدخل يؤثر في هذا التحديد طردياً وذلك لأن الاهمية النسبية مفهوم نسبي ولي مطلق .

٢- الاس المستخدمة لتحديد المقدار الذي يعتبر هاما والتي قد تكون

٢-١ : صافي الدخل قبل الضريبة للسنة الجارية فمثلاً إذا كان مقدار التحريف يرزيد عن ١٠٪ من هذا الاساس يعتبر تحريف هاماً وإذا قل عن ٥٪ يعتبر تحريفاً غير هاماً وإذا كان بين ٥٪ و ١٠٪ فإن الامر يحتاج إلى مزيد من التقدير الشخصي لتحديد أهميته .

٢-٢ : متوسط الدخل قبل الضريبة عن مدة ثلاث سنوات سابقة للسنة الجارية وينتج هذا الاساس إذا كان صافي الدخل قبل الضرائب للسنة الجارية صغيراً او كبيراً جداً بخلاف المعتاد .

٢-٣ : إجمالي الاصول او إجمالي الاصول المتداولة أو الثابتة ويلاحظ أن النسب مع هذا الاساس تكون بين ٣٪ إلى ٦٪ وتعتبر هذه النسبة قواعد مشتقة من الممارسة العملية .

٣- هناك مجموعة أخيرة من العوامل النوعية (خلاف ما سبق من عوامل كمية) فعلي سبيل المثال يكون التحريف هاماً مؤثر بغض النظر عن مقدارة إذا : -

٣-١ : تعلق التحريف بغش وليس بخطأ غير متعمد .

٣-٢ : إذا أرت التحريف إلى تغيير إتجاه الاربح من تصاعدي إلى تحقيق خسارة والعكس .

تقدير مقدار التحريف الكلي

حيث ان المراجع يسخدم اسلوب العينات بدلا من أسلوب الفحص الشامل فإن الاخطأ المكتشفة في العينة مستخدم التقدير التحريف الكلي في المجتمع وذلك وفقاً للمعادلة الاتية

صافي التحريف في العينة ÷ القيمة الدفترية للعينة

تحليل

- صافي التحريف في العينة (الفرق بين القيمة قب المراجعة وبعد المراجعة للعينة محل الفحص)

- القيمة الدفترية للعينة (القيمة الدفترية للعينة المراجعة كما تظهر في قائمة المركز المالي لمجتمع المراجعة كما تظهر في قائمة المركز المالي)

أهم النتائج المترتبة على مقارنة مقدار التحريف النهائي في القوائم المالية بالتقدير الاولي للاهمية النسبية

• إذا كان المقدار أكبر من التقدير الاولي للاهمية النسبية يرفض المراجع الخارجي القوائم المالية بإعتبارها محرفة تحريفاً هاماً ومؤثراً .

• وإذا لم تقم الادارة بتصويب الاخطاء المكتشفة لتخفيض التحريف الكلي النهائي في القوائم المالية بحيث يصبح أقل من التقدير فإن المراجع يجب أن يصدر تقريراً سلبياً .

مدخل تحليل الخطر لرفع كفاءة وفعالية المراجعة .

بين معيار المراجعة المصري يقم ٣١٥ بعنوان تفهم المنشاة وبيئتهموتقييم مخاطر التحريف الهام ، أنه ينبغي على المراجع الخارجي تفهم المنشاة وبئتها بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية بدرجة كافية لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في مراجعة القوائم المالية

وقد عرف معهد المحاسبين القانوني الامريكي AICPA في معيار رقم ٤٧ مخاطر المراجعة بانها : المخاطر الناتجة عن فشل المراجع – دون أن يدري في تعديل رأيه بشكل ملائم بخصوص قوائم مالية بها أخطاء جوهرية .

مخاطر المراجعة

إحتمال إبداء الرأي غي السليم في القوائم المالية محل الفحص وذلك بسبب فشل المراجع في إكتشاف الاخطاء الجوهرية التي قد تزجد في تلك القوائم التي يبدئ رأيه فيها .

- إحتمال إبداء المراجع رأي غير متحفظ في القوائم المالية والتي تحتوي على خطأ جوهري .

• ويلاحظ أن المعهد الامريكي للمحاسبين القانويين قد اكد على ضرورة تقدير المخاطر عند التخطيط للمراجعة بحيث بين أنه يجب على المراجع أن يخطط لعملية المراجعة بحيث تكون مخاطر المراجعة عند ادنى حد ممكن مناسب لابدا رأي سليم في القوائم المالية وقد يتم تقدير المخاطر بصورة كمية أو غير كمية .

• وتقضي معايير المراجعة بأن يقوم المراجع بإبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة غير أنه عند تحديده لمستوى المخاطر فإنة يقوم بذلك على مستوى كل عنصر من عناصر القوائم المالية

بمعنى أن يقوم بتحديد مستوى المخاطر الذي يتعلق بكل رصيد من أرصدة الحسابات الواردة في القوائم المالية أو الذي يتعلق بكل نوع من المعاملات .

وذلك حتى يتمكن من تحديد إجراءات المراجعة اللازمة للتحقق من كل رصيد أو كل نوع من المعاملات بطريقة تكمن في إبداء الرأ ي في القوائم المالية كوحدة واحدة عند مستوى منخفض من المخاطر .

إذن مما سبق نخلص إلى أن مخاطر المراجعة يمكن

ISSN 2414-7893

ان نعرفها في :-

• إحتمال إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية محل الفحص وذلك بسبب فشل المراجع في إكتشاف الاخطاء الجوهرية والتي قد توجد في تلك القوائم التي يبدي رأيه فيها .

• كما يمكن تعريف مخاطر المراجعة بأنها إحتمال إبداء المراجع لرأي متحفظ في قوائم مالية تحتوي على خطأ جوهري .

مخاطر المراجعة النهائي أو كما تسمى أحياناً مخاطر المراجعة المقبولة .

هي

١- قياس لكيفية أستعداد المراجع لقبول إحتمال أن يكون بالقوائم تحريف جوهري بعد إنتهاء عملية المراجعة والوصول إلى غير متحفظ .

٢- وعندما يقرر المراجع مخاطر المراجعة عند أقل مستوى مقبول للخطر يعني أن المراجع يرغب في انه يكون أكثر تأكيداً من ان القوائم المالية غير محرفة جوهرياً .

ويلاحظ أن تأكيدات المراجعة تكون محكمة (متممة) لمخاطر المراجعة

مثلاً : و كانت مخاطر المراجعة المقبولة ٢٪ فإن ذلك يعني أن التأكيد في المراجعة ٩٨٪ وكلاهما تفيد بنفس المعنى

ومما سبق يمكن تعريف الخطر العام للمراجعة بأنه : فشل المراجع إكتشاف الاخطا الجوهريه التي تحتويها القوائم المالية ومن ثم الخكم الخاطئ عليها فيذكر أنها سليمة على غير الحقيقة أو أنها سليمة إذا أظهر على نحو خاطئ أنها مشوهة أو محرفة .

ويتكون هذا الخطر من ثلاثة أخطار فرعيين وهي

١- الخطر الحتمي (المتلازم)

٢- خطر الرقابة

٣- خطر الاكتشاف

• الخطر الحتمي : هو الذي ينشأ من طبيعة العنصر محل لمراجعة .

• خطر الرقابة : هو الخطر النابع عن ضعف الرقابة الداخلية بالشركة .

• خطر الاكتشاف : وهو يتعلق بمدى فاعلية إجراء المراجعة في إكتشاف الاخطار .

ويتضمن خطر الاكتشاف عنصرين هما

الاول : مخاطر المراجعة التحليلية .

الثاني : مخاطر المراجعة التفصيلية

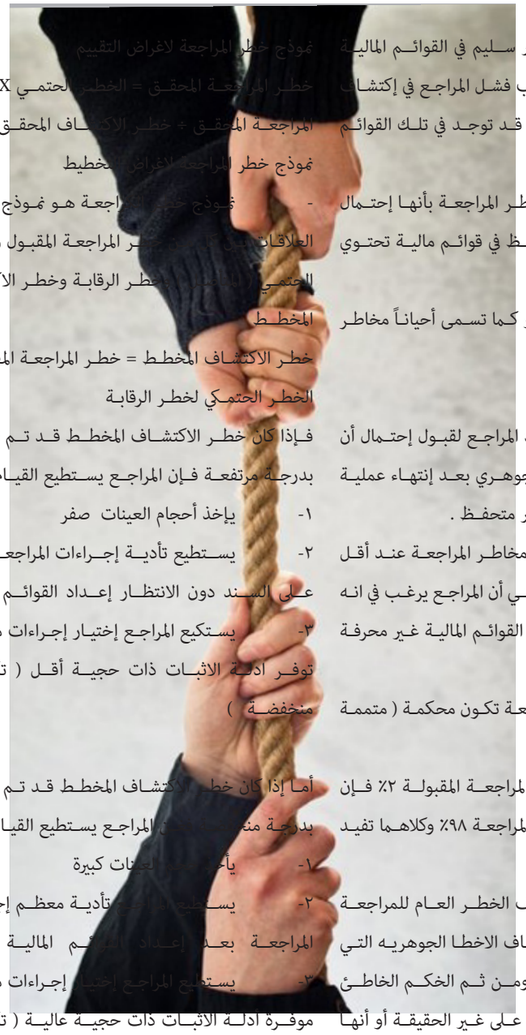

نموذج خطر المراجعة لاغراض التقييم

خطر المراجعة المحقق = الخطر الحتمي X خطر المراجعة المحقق ÷ خطر الاكتشاف المحقق

نموذج خطر المراجعة لاغراض التخطيط

- نموذج خطر المراجعة هو نموذج يعكس العلاقة بين خطر المراجعة المقبول والخطر الحتمي وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف المخطط

خطر الاكتشاف المخطط = خطر المراجعة المقبول ÷ الخطر الحتمكي لخطر الرقابة

فإذا كان خطر الاكتشاف المخطط قد تم تقديرة بدرجة مرتفعة فإن المراجع يستطيع القيام بالاتي

١- يإخذ أحجام العينات صفر

٢- يستطيع تأدية إجراءات المراجعة بناء على السند دون الانتظار إعداد القوائم المالية

٣- يستكيع المراجع إختيار إجراءات مراجعة توفر ادلة الاثبات ذات حجية أقل (تكاليف منخفضة)

أما إذا كان خطر الاكتشاف المخطط قد تم تقديرة بدرجة منخفضة فإن المراجع يستطيع القيام بالاتي

١- يأخذ أحجام العينات كبيرة

٢- يستطيع تأدية معظم إجراءات المراجعة بعد إعداد القوائم المالية

٣- يستطيع المراجع اختيار إجراءات مارجعة موفرة ادلة الاثبات ذات حجية عالية (تكاليف مرتفعة)

ويربط المراجع بين مستوى خطر الرقابة ومستوى الخطر الحتمي واللذان لا يتحكم فيها مستوى خطر الاكتشاف ولاذي يتحكم فيخ عن طريق توسيع حجم العينة ومن ثم تخفيض خطر المراجعة .

وبما أن خطر المراجعة النهائي يتكون من محصلة الاخطار الثلاثة التي تؤدي إليه وهي خطر الرقابة وخطر الاكتشاف والخطر الحتمي فإن

خطر الاكتشاف = الخطر النهائي ÷ الخطر الرقابة X خطر الحتمي

ويجب أن يحدد المراجع الخطر النهائي في نسبة صغيرة حيث أن مكمل النسبة هو مستوى الثقة في الحكم الذي يصدرة على القوائم المالية وتتراوح هذه النسبة بين ٥ – ١٠ ٪ عادة ويحسب مستوى تخفظ المراجع وقدرته على تحمل المخاطر .

ISSN 2414-7893

مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على النظام الضريبي

سعيداني محمد السعيد
استاذ مساعد ا- جامعة غرداية - الجزائر
saidanimouha@gmail.com

تمهيد :

توجد في معظم دول العالم تشريعات ضريبية تحدد بشكل تفصيلي العناصر المحددة للربح الجبائي و توقيت إدراجها، رغم وجود تشابه كبير بين الممارسات المحاسبية المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية في الدول التي تتبنى تلك المعايير و بين التشريعات الضريبية لهذه الدول في عملية تحديد الربح الجبائي الخاضع و توقيت الاعتراف بالإيرادات و الأعباء الضريبية، غير أنه بالمقابل توجد بعض الاختلافات بينهما، و بناءا على هذه التفاوتات بين القواعد المحاسبية و القواعد الضريبية يتم محاسبة الضرائب المؤجلة لتلك الفروقات الزمنية لتحديد العبئ الضريبي، لإظهار الصورة الصادقة و الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة و أدائها المالي.

و في هذا الصدد سنتناول الضرائب على النتيجة وفق المعايير المحاسبية الدوليةو ذلك بتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢

١- الضرائب على النتيجة وفق المعايير المحاسبية الدولية.

منذ ١٩٧٩ قامت IASC بنشر المعيار المحاسبي الدولي IAS١٢ المتعلق بمحاسبة الضرائب على النتيجة و قد بدأ تطبيقه في جانفي ١٩٨١، و قد تم تجديده في سنة ١٩٩٦ و في سنة ٢٠٠٠، هذا التعديل الأخير الذي استوحى منه ما ورد في الفقرة ١-١٣٤ من القرار المؤرخ في ٢٦ جويلية ٢٠٠٨ المنظم لقواعد التقييم و المحاسبة للنظام المحاسبي المالي.

١-١ تقديم المعيار المحاسبي رقم ١٢

لدراسة هذا المعيار يجب شرح أهم التعاريف الأساسيةو التعرف على أهدافه الرئيسية و تبيان المجال الذي يغطيه المعيار.

١-١-١ هدف المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢:

يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ «ضرائب على النتيجة» إلى شرح و توضيح المعالجة المحاسبية للضرائب على النتيجة ، و بالتحديد يوضح كيفية تحديد و احتساب مقدار الضريبةالمستحقة الدفع عن الفترة الحالية و مقدار الضريبة المؤجلة، كما يوضح كيفية التعامل مع الاختلافات بين النتيجة المحاسبية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، و النتيجة الخاضعة للضريبة، و يعالج المعيار الاختلافات الدائمة و الاختلافات المؤقتة بينهما١.

١-١-٢مجال تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢

يطبق هذا المعيار في المحاسبةعنضرائب على النتيجة و تشمل جميع الضرائب المحلية و الأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة٢، كما تضم ضرائب أخرى مثل الضرائب المستحقة على الشركات الحليفة و الفروع التابعة و المشاريع المشتركة عند القيام بتوزيع الأرباح٣.

لا يغطي هذا المعيار٤:

- المحاسبة عن المنح الحكومية (تعالج في المعيار رقم ٢٠ «محاسبة المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية»)؛
- الحسومات الضريبية لتشجيع الاستثمار، إلا أنه يتعامل مع المحاسبة عن الفروقات المؤقتة التي يمكن أن تظهر عن مثل هذه المنح و الحسومات الضريبية.

١-٢-٣ التعريفات و المصطلحات الواردة في المعيار:

سنورد في هذا الفرع أهم التعاريف المأخوذة من المعيار المحاسبي الدولي « IAS ١٢» الضرائب على النتيجة.

- النتيجة الجبائية (Résultat fiscal)

تمثل صافي الربح أو الخسارة المعدة وفقا لمتطلبات التشريعات الضريبية المحلية ، و يمثل هذا المبلغ الأساس الذي يستخدم لاحتساب مقدار الضريبة الواجبة السداد للإدارة الجبائية٥.

- النتيجة المحاسبية (Résultat comptable)

تمثل صافي الربح (أو الخسارة) و المعدة وفقا لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية و ذلك قبل إخضاعه للضريبة ٦.

- الضريبة المستحقة (Impôt exigibles)

تم تعريفها حسب الفقرة ٠٥ من المعيار IAS١٢ بأنها مبلغ الضريبة الواجب السداد للإدارة الجبائية (أو المبلغ الواجب استرداده من السلطات الضريبية) على أرباح الفترة الحالية ، و الذي يحتسب بناء على الدخل الخاضع للضريبة للفترة الجارية .

- الضريبة المؤجلة (Impôt différés)

الضريبة المؤجلة هي طريقة محاسبية لإدراج أعباء ضريبية في القوائم المالية المتعلقة بتلك السنة، و نجد الضرائب المؤجلة خصوم قابلة للدفع، و ضرائب مؤجلة أصول قابلة لاسترجاع٧.

- الضريبة المؤجلة أصول (Actif d'impôt différés)

هي اقتصاد في الضريبة واجبة الاسترجاع خلال الفترات المستقبلية بالاستناد إلى٨:

- الفروقات الزمنية القابلة للخصم ؛
- الترحيل إلى الأمام للخسائر الجبائية غير المستخدمة
- الترحيل إلى الأمام للقروض الجبائية غير المستخدمة.
- الضريبة المؤجلة خصوم (Passifs d'impôt différé)٩:

هي مقدار الضرائب على الأرباح التي يجب دفعها خلال الفترات المستقبلية، بالاستناد إلى الفروقات الزمنية الخاضعة مستقبلا.

- العبئ الضريبي أو الإيراد (Charge ou produit d'impôt):

هو عبارة عن مصروف ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة الحالية و الواجب إظهاره في قائمة (حسابات النتائج) والمحسوبة وفقا للقواعد المحاسبية و يمكن تحديد ضريبة الدخل الجارية بعد تعديلها بالضرائب المؤجلة .

- الفروقات المؤقتة (Différences temporelles)١٠:

إن القواعد الجبائية لحساب الربح الخاضع للضريبة قد تختلف عن القواعد المحاسبية، أي بعض الأعباء يمكن أن تكون جبائيا غير قابلة لخصم عند محاسبتها و لكن لاحقا، كذلك بعض الإيرادات تكون خاضعة للضريبة حاليا و ليس عند محاسبتها، أيضا بعض الإيرادات لا يتم إخضاعها عند محاسبتها و لكن في تاريخ لاحق، و بعض الأعباء يتم خصمها قبل محاسبتها، تشكل هذه الفروقات بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية ما يصطلح عليها بالفروقات المؤقتة لأنه يتم امتصاصها بمرور الوقت.

ISSN 2414-7893

مبدأ محاسبة التعهد الوارد في الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية يشترط أن العبئ الضريبي لدورة ما، أن يتم محاسبته على أساس الأحداث و العمليات المحاسبية خلال الدورة، باستقلال عن التاريخ الذي تأخذ فيه هذه العمليات جبائيا، إذا الفروقات المؤقتة تعطي حيزا للضرائب المؤجلة، هذا التغير في الضرائب المؤجلة يجب أن يضاف إلى الضرائب المستحقة من أجل تحديد العبئ الضريبي للدورة١١.

العبئ الضريبي= الضريبة المستحقة على عمليات الفترة + تغير الضرائب المؤجلة

فيما يتعلق بالأصل أو الخصم، عندما تكون القاعدة الجبائية أكبر أو أقل من قيمته المحاسبية، الفروقات الزمنية قد تكون خاضعة لاحقا (قابلة للدفع) أو قابلة للخصم (قابلة للإسترجاع) و هي١٢:

- إما فروقات زمنية خاضعة (Différences temporelles imposables)، و نعني بها الفروقات الزمنية التي تولد مبالغ خاضعة عند تحديد الربح الخاضع للفترات المستقبلية، عند تحقق القيمة المحاسبية للأصل أو تسوية القيمة المحاسبية للخصم.
- إما فروقات قابلة للخصم (Différences temporelles déductibles)، نعني بها الفروقات التي تولد مبالغ قابلة للخصم عند تحديد الربح الخاضع للفترات اللاحقة، عند تحقق القيمة المحاسبية للأصل أو تسوية القيمة المحاسبية للخصم، و الشكل التالي يوضح العلاقة بينهما:

يوجد رسم توضيح على هذا الرابط http:// www.aam-web.com/ar/subject_detail/493

- الفروقات الدائمة (Différences permanentes):

و هي فروق تنشأ بين الربح المحاسبي و الربح الجبائي نتيجة بعض المتطلبات في التشريع الضريبي غير المتوافقة مع القواعد و المعايير المحاسبية و لا تنعكس آثار هذه الفروقات على فترات مالية أخرى١٣، فارق محقق نهائيا (عبئ أو إيراد) و تكون إما١٤:

- فروقات دائمة غير قابلة للخصم: بعض الأعباء المحاسبية يتم إستردادها نهائيا عند النتيجة الجبائية مثل الغرامات و العقوبات، و لا تتيح الفروقات الدائمة مكان للضرائب المؤجلة خصوم.
- فروقات دائمة غير خاضعة : بعض التخفيضات أو الإيرادات (كالتوزيعات من الفروع الداخلة في نظام الأم – الفرع) هي مكسب نهائي للمؤسسة، هذه الفروقات الدائمة لا تتيح مكان للضرائب المؤجلة أصول.

- القاعدة الجبائية (Base fiscale):

تعرف الفقرة ٠٥ من المعيار IAS١٢ القاعدة الجبائية لأصل أو لخصم على أنها المبلغ المنسوب لهذا الأصل أو الخصم للأغراض الجبائية (المبلغ الظاهر بالميزانية الجبائية)١٥.

و تكون القاعدة الجبائية لأصل١٦:

- عند إستعمال الأصل تكون مساوية لاهتلاكات المستقبلية القابلة للخصم لتحديد النتيجة الجبائية؛
- عند التنازل عن الأصل تصبح القيمة المطروحة من سعر التنازل لتحديد فائض القيمة الخاضع للضريبة؛
- إذا كانت إيرادات الإستغلال أو الفائض الناتج عن التنازل غير خاضعة، القاعدة الجبائية تكون مساوية للقيمة المحاسبية.

أما القاعدة الجبائية للخصم فتكون مساوية لقيمته المحاسبية مطروح منها الأعباء القابلة للخصم جبائيا خلال الفترات اللاحقة.

٢- المعالجة المحاسبية للضرائب على النتيجة.

٢-١ محاسبة الضرائب المستحقة:

إذا كان المبلغ المدفوع أو مستحق الدفع للإدارة الضرائب للفترة الحالية أو الفترات السابقة أقل من الضريبة المحسوبة، فيجب تسجيلها و محاسبتها كخصوم ، أما في حالة كان المبلغ المدفوع أو المستحق الدفع خلال الفترة أو الفترات السابقةأكبر من مبلغ الضريبة المحسوبة، يجب محاسبتها كأصل١٧.

٢-٢ محاسبة الضرائب المؤجلة:

يجب محاسبة الضرائب المؤجلة في إيرادات أو أعباء الدورة، ضمن النتيجة الصافية للدورة باستثناء إذا كانت ناتجة عن عمليات أو أحداث تمت محاسبتها خارج النتيجة، سواءا في عناصر النتيجة الإجمالية أو مباشرة في الجانب المدين أو الدائن من الأموال الخاصة١٨.

٢-٢-١ محاسبة الضرائب المؤجلة أصول:

تسجل محاسبيا ضرائب مؤجلة أصول لكل الفروقات الزمنية القابلة للخصم، عندما يكون من المحتمل أكثر من غير المحتمل تحقيق ربح خاضع، خلال الدورات التي تصبح فيها تلك الفروقات الزمنية مدرجة، لكي يتاح استخدام مزايا الضرائب المؤجلة أصول عند إنجاز تلك الأصول أو تسوية الخصوم المتعلقة بالفروقات الزمنية، ما عدا أصل ضريبي مؤجل الناتج عن التسجيل المحاسبي الأولي لأصل أو لخصم في عملية ليست تجميع مؤسسات، و لا تؤثر العملية على الربح الجبائي و لا على الربح المحاسبي.

٢-٢-٢ محاسبة الضرائب المؤجلة خصوم:

يتم محاسبة الضرائب المؤجلة خصوم لكل الفروقات الزمنية الخاضعة مستقبلا، بإستثناء خصم الضريبة المؤجل الناتج عن المحاسبة الأولية لفارق الاقتناء، لأن هذا الأخير (Good Will) عنصر باقي بعد طرح القيمة العادلة لحصة المقتني في الأموال الخاصة (المعاد تقييمها في تاريخ الاقتناء) من تكلفة الإقتناء عند تجميع المؤسسات، و تسجيل ضريبة مؤجلة خصوم تفضي إلى زيادة قيمته المحاسبية، و الإستثناء الثاني الذي أشار إليه المعيار IAS١٢ هو عملية التسجيل الأولي لأصل أو لخصم التي ليست عملية تجميع مؤسسات، و لا تؤثر في الربح المحاسبي و لا في الربح الجبائي الخاضع في تاريخ العملية١٩.

الخلاصة :

تأكد المعايير المحاسبية الدولية على ضرورة الفصل بين المحاسبة و الجباية و ذلك من خلال المعيار IAS١٢ الذي يعالج محاسبة الضرائب على النتيجة، حيث ينص على أن العبئ الضريبي يتضمن كل من الضرائب المستحقة و التغير الحاصل في الضرائب المؤجلة الناشئة عن الفروقات الزمنية و الخسائر الجبائية و القروض الجبائية غير المستخدمة.

كما نجد التشريع الجبائي الجزائري يقسم الضرائب إلى نوعين حسب شخصية الخاضعين لها، الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الاجمالي اللتان ينضمان قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

كما أن اعتماد الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية أدى إلى تطبيق مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني إلى إحداث اختلافات هامة بين النظام المحاسبي و النظام الجبائي و هذه الاختلافات يمكن إرجاعها إلى العلاقة الوطيدة التي كانت تربط التقنيات المحاسبية و الجبائية، كذلك اعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق للأحداث و العمليات الاقتصادية و اعتماد الجباية على الأساس النقدي لتحديد الربح الجبائي، نتج عنه ما يسمى بالفروقات زمنية التي تؤدي إلى محاسبة الضرائب المؤجلة.

الهوامش:

١- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢١٣.

٢- Centre de ,٢٠١١ Aissa Salim Kaci, Formation sur la Liasse Fiscale (perfectionnement de l'entreprise (Sonatrach), Ain Bai (Oran ,٢٠١٢, P ٦٩.

٣- خالد جمال جعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٥٠٤.

٤- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

٥- Journal officiel de l'union européenne, N ,٢٠١٢/١٢٥٥°IAS١٢ Impôts sur le résultat,consulté le ٢٠١٦/١٢/١٩ P ٨٤.

٦- Mohamed Benkaci, Les Normes Comptables Internationales IAS/ IFRS, Berti édition, Alger ,٢٠٠٩ P ١٢٦.

٧- www.iasplus.com,en trouve : http://www.iasplus.com/en/standards/ ias١٢ consulté le,٢٠١٧/٠٣/١٧.

٨- Micheline Fiederich et Georges Langlois, Le meilleur du DCG ١٠ éme édition, sup Foucher, Paris ٢ ,Comptabilité et l'Audit ,٢٠١١, P٦٥.

٩- www .ifrs.org, en trouve : http://www.ifrs.org/search/Pages/ Results.aspx?k=ias١٢ consulté le,٢٠١٧/٣/٠٢٢.

١٠- Caroline Selmer,opcit , p٨٥.

١١- Bernard Raffournier, Les Normes Comptables Internationales ٤ éme édition, Economica, Paris ,IFRS ,٢٠١٠, P١١٠.

١٢- Robert Obert, op cit, P ١٤٥,١٤٣.

١٣- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.

١٤- Caroline Selmer,opcit , P ٨٤.

١٥- Amar Kaddouri et Ahmed Mimeche, Cours de Comptabilité Enag édition, ٢٠٠٧ Financière Selon les Normes IAS/ IFRS et le CSF ,Alger ,٢٠٠٩, P ٣٠٠.

ISSN 2414-7893

6 ركائز اساسية لتكون محاسب ناجح

قلم / وائل مراد
مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب العربس

- الشهادات العلمية

يقصد بالشهادات العلمية شهادة الجامعة الدراسية والتي من خلالها تكون قد تعلمت ودرست كيفية التسجيل والتبويب نظرياً وتعرفت ايضاً على الكثير من المواد العلمية من المواد المحاسبية والرياضية ومحاسبات التكاليف والضرائب ومحاسبة الزكاة للجامعات الازهرية وكتب أخرى في القانون والإدارة والتسويق وغيرها من الكتب التي في حينها ربما تسأل نفسك ما علاقة القانون مثلا بالمحاسبة ولكن وفور عملك في هذه المهنة الرائعة تعرف ما هو الهدف من دراستها لذا توجب علينا ذكر الشهادات على رأس موضوعنا هذا .

- الخبرات العملية

كثير من الخريجين الجدد يعانون من الخبرات وكيفية الحصول على هذه الخبرة حيث أن كثير من الشركات لا تقبل إلا من لدية الخبرة ، لذا قررنا نحن مجلة المحاسب العربي توفير من الكورسات العملية والتي سوف تطرح عليكم قريباً حتى نستطيع ان نؤهلك للعمل ، والخبرات يمكنك الحصول عليها من خلال عملك ومواجهة بعض المشكلات ومراقبة كيفية حلها من زملاءك او من مديرك المباشر ومن هنا تأتي خبراتك التي تؤهلك للعمل في كبرى الشركات .

- الإندماج السريع « التكييف السريع «

يقصد بالإندماج هو الاندماج مع فريق عملك سريعاً من خلال معرفتك لثقافة المنظمة التي قد إنضممت إليها حديثاً ومعرفة سياساتها وأهدافها وما هي المهام الموكلة لك وكيفية إنجازها في الوقت المحدد وبالدقة المطلوبة « معرفة ما لك وما عليك « .

- المعرفة الجيدة باللغة الإنجليزية

الكثير منا يقول ما فائدة اللغة خاصة في بلادنا العربية ، شخصياً انا قابلت في شركة من الشركات العالمية في مجال السيارات ولم أقبل في ذلك الوقت لعدم معرفتي باللغة الإنجليزية معرفة تامة ، فيجب عليك أخي المحاسب إن إردت العمل في كبرى الشركات ولا تكتفي فقط أن تعمل في مؤسسات أو شركات صغيرة بل ومتناهية الصغير يجب عليك أن تضع تعلم اللغة نصب عينك وليس هذا تقليلاً باللغة العربية بل لمزيد من النجاح يجب ان تتعلم .

- كن متعاوناً

لتكون مميزا يجب ان تكون متعاوناً ، نعم متعاون مع زملاءك خاصة وغن كنت تملك الخبرة الكافية يجب ان لا تبخل على زملاءك بأي معلومة ، ثق تماماً كلما ساعدتهم ستجد من يساعدك وأنت في امس الحاجة لهذه المساعدة ، غير انك ستمتلك قلوبهم بمساعدتك لهم وهذا ليس تفضلاً منك مساعدة المحاسبين الجدد ولكن هذه سنة الحياة وإنظر نفسك في بدايات حياتك العملية وإنظر إليها الان وحاول ان تتذكر كل ما ساعدك لتصل إلى ما انت عليه وادعوا له وحاول ان تتذكر كل من حرم عنك المعلومات وادعو له بالهدية ، وستفهم ما نقوله لك تجاه زميلك الجديد .

- التحلي بأخلاقيات مهنة المحاسبة

أخلاقيات المهنة وكيفية التحلي بها وما هي أسئلة كيرة وربما جميعاً يملك هذه الأخلاقيات ولكن بتطبيقك لها في مجال عملك تظهر جلية الاخلاق التي تربيت عليها وعلمها لك دينك الحنيف وهي كثيرة جدا ومنها على سبيل المثال لا الحصر

- الامانة « تتربع الامانة على رأس هذه الاخلاقيات «
- الكفاءة المهنية .
- السرية « حفظ الأسرار «
- الإستقلالية والموضوعية .
- المصداقية .
- العلاقة الجيدة مع الزملاء المحاسبين في المهنة .
- دعم ومعاونة الزملاء في المهنة

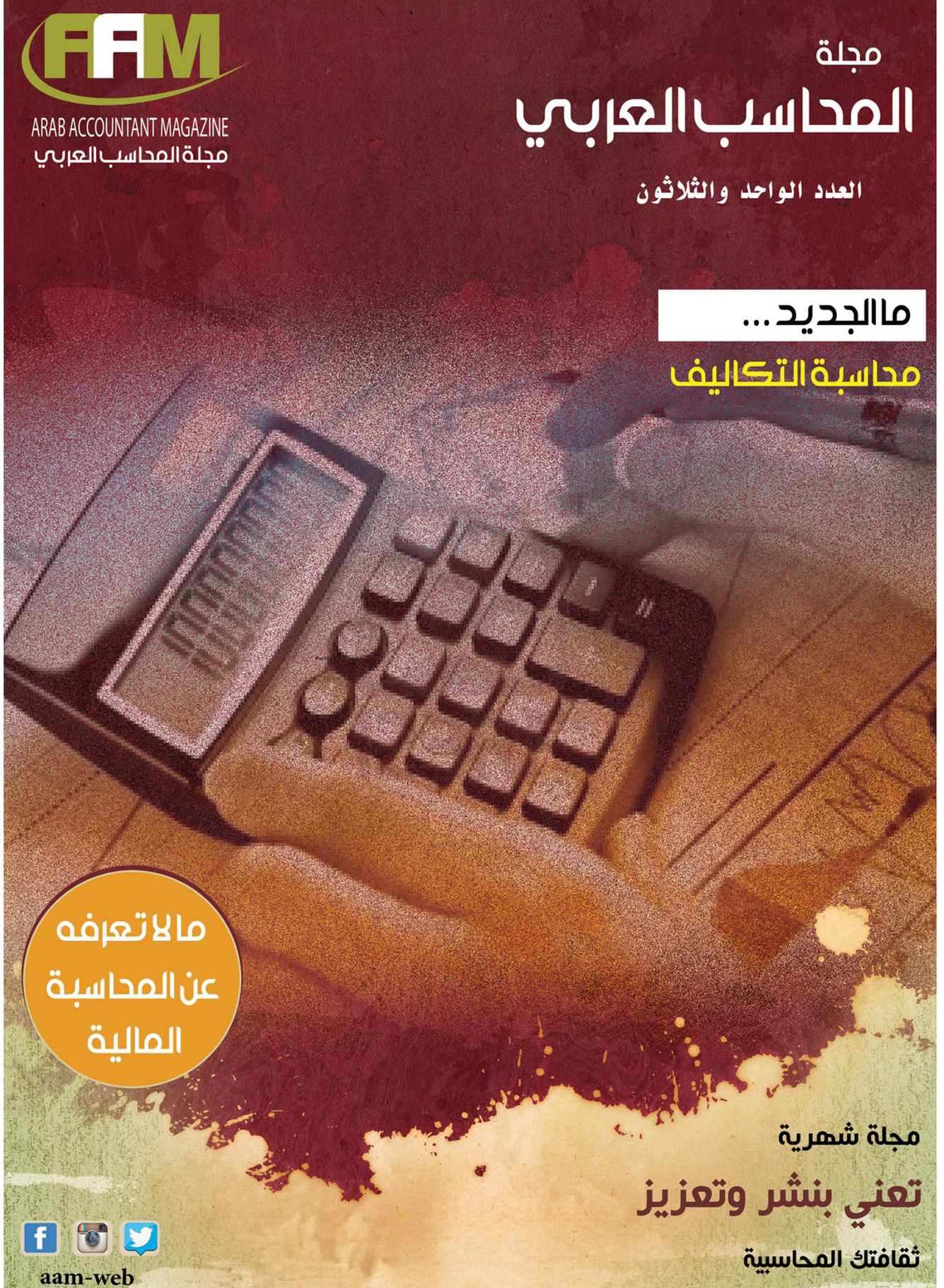

ISSN 2414-7893

تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر

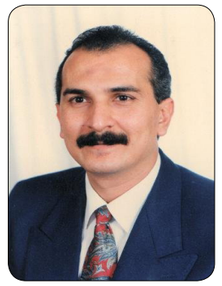

د / نبيل عبدالرؤف إبراهيم

الاحتياجات المالية للمشاريع الصغيرة:

تمر المشاريع الصغيرة عند تأسيسها بعدة أطوار، وتختلف أشكال التمويل فيها حسب الطور الذي تمر فيه:

١. طور التأسيس : يتم عادة من قبل العائلة المالكة.

٢. طور النمو الأولي : يتم ذاتيا من خلال الأرباح المستثمرة.

٣. طور النمو المتسارع : يمكن للمالك أن يقترض الأموال من المصارف، مستعينا ببعض المنظمات التي تساعده في تقديم الكفالات كمنظمة مثلا مما يخفض تكلفة رأس المال.

٤. إذا احتاج المشروع إلى استثمار جديد لتوسيع عمله أو لتنويع منتجاته، فإن التمويل يمكن أن يقدم من الجهات الحكومية أو ما شابهها.

٥. يمكن تخفيض تكلفة الأموال المقترضة بإستصدار عدد من القوانين تخص الشركات التي تتمتع بتصنيف معين أو التي تمارس عملها في موقع جغرافي محدد.

٦. المصارف هي مصدر الأموال، وهي التي تؤمن التمويل قصير الأجل. وفي بعض الأحيان يمكن جدولة ديون المشاريع السابقة وتوحيدها لزيادة رأس المال العامل فيها على المدى المتوسط. ومن الضروري أن يراعي النظام المصرفي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المالي الموجود.

(موقع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة على شبكة الانترنت (. (www.sdeo.org

يشكل تحدي انخفاض الاموال المخصصة لتمويل تلك المشروعات معوق رئيسي يحول دون نمو نشاط الصناعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر أو حتى التوسع فى أعمالها (بدر الدين عبد الرحيم : آليات تمويل مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة)٢٢. وتشير بعض دراسات المراكز البحثية بمنظمة التعاون والتنمية الاوربية إلى أن إيجاد فرص تمويل تتناسب مع حجم ونشاط الصناعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر لا تزال تمثل عائقا حقيقيا على نطاق العالم بصفة عامة، وعلى نطاق الدول النامية بصفة خاصة، حيث يلاحظ أن ضعف تمويل المشروعات يمثل العقبة الرئيسة أمام تنميتها، بل وحتى إستمراريتها وترصد الجهات المختصة عن التجارة في بعض الدول متمثلة فى الغرف التجارية الشكوى الرئيسية لإصحاب الصناعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر ويرون أنها تتركز بصورة مستمرة في ان المشكلة الحقيقية تكمن في عدم الحصول على التمويل والدعم والحوافز، وانه إذا ما توفر هذا العنصر، فإن المعوقات يكمن حلها . اما العديد من مؤسسات التمويل العالمية التي إنشئت لهذا الغرض في العديد من الدول النامية ، فترى أن التمويل الذي تم توفيره لهذه المشروات لم يحقق نتائج ايجابية، بل ان اغلبية هذه الصناعات قد خسرت بسبب ضعف دراسات الجدوى، وسوء الادارة، وقلة الخبرة، وعدم توفر المبادرات الفردية . (د. نجلاء مرتجى : نحو غدا افضل للمشروعات الصغيرة)٢٣

وفى مصر يعتبر الصندوق الاجتماعى للتنمية من إحدى المؤسسات الهامة التى ساهمت وبقدر كبير فى تمويل وتقديم الدعم الفنى للمشروعات الصغيرة. ويعتبر الصندوق نجح الى حد ما في أن يتحول إلى مؤسسة تنموية متكاملة ذات توجه جديد تضطلع بالعديد من المهام منها:

١- خلق الآليات التي من شأنها استيعاب مردود العولمة.
٢- تعبئة الجهود للتخفيف من مخاطر العزلة الاجتماعية.
٣- المساعدة على التخفيف من حدة الفقر ومواجهة البطالة.

ومن هنا يقوم الصندوق بخلق المزيد من فرص العمل لأصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة ويوفر لهم الحزم الائتمانية والمساعدة الفنية ويعمل على إكسابهم المهارات المطلوبة للنجاح وإمدادهم بالمعرفة التكنولوجية سواء كانت مصرية أو دولية.

ISSN 2414-7893

المسئولية المدنية للمراجع الخارجي

إذا ما وقع المراجع الخارجي تحت طائلة المسئولية المدنية فإنه يصبح مسئولا عن تعويض من قد يلحق بالعميل من خسائر نتيجة إهمالة ، غير أنه يجب ملاحظة أنه إذا اهمل المراجع الخارجي ولم ينتج عن أهمالة أي خسائر للعميل أو الغير فإن هذا المراجع يصبح غير مسئول عن أي تعويض .

كيف يقاس الاهمال

وتنشأ المسئولية المدنية للمراجعة الخارجي نتيجة إهمال أو تقصير في اداء واجباتة المهنية بالقياس إلى مستوى العناية المهنية المبذولة من المراجع العادي المتمرس متوسط التأهيل والخبرة والكفاءة والذكاء إذا واجه نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالواقعه ، بشرط أن يكون متجرد والا يكون له هلاقة سابقة بنتائج عمليات المراجعة موضوع الحكم ومن ثم فإذا فشل المراجع الخارجي في تحقيق هذا المستوى من الكفاءة والعناية المهنية فإنه يصبح معرضاً للمطالبة بالتعويض عما لحق بعميلة أو الغير من إضرار وخسائر .

وتنقسم المسئولية المدنية للمراجع الخارجي إلى : -

أولاً : المسئولية العقدية (تجاة العملاء ويندرج ضمنها المسئولية عن عدم إكتشاف الغش)

ثانياً: المسئولية التقصيرية (تجاه الغير والطرف الثالث)

لقراءة الموضوع كاملا : https://goo.gl/HuQgZx

ISSN 2414-7893

آليه إصدار النقود في الاقتصاد الاسلامي

د /هايل طشطوش

المطلب الاول: ضوابط الإصدار النقدي في النظام الإسلامي

لقد وضع التشريع الاسلامي ضوابط هامة وحيوية ومستدامة تعمل على ضبط الاصدار النقدي وحمايته وجعلة اداة هامة من ادوات النهوض الاقتصادي ومن أبرز هذه الضوابط ما يلي:

١. منع اصدار النقود الا من قبل ولي الامر (الدولة) حيث قصر حق إصدار النقود على الدولة وحدها دون الأفراد والمؤسسات ، واعتبار هذه الوظيفة دليل من ادلة سيادة الدولة وسلطانها ( ) وقد وردت اقوال كثيرة للفقهاء تجيز وتبارك هذا التوجة لاهميته في ضبط الامور ولم ينكر علماءالإسلام وفقهاؤه على الدولة هذا الحق على مر العصور، ( ) ويقول الإمام أحمد <> لايصلح ضرب الدرهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان ،لأن الناس إذا رخص لهم ركبوا العظائم» وفي هذا المقام يعتبر ابن خلدون « ان السكة هي احدى شارات الملك»( )>.

٢ . تحريم الغش : فقد شدد الاسلام على أن تكون النقود المصدرة خالصة وخالية من الغش .لقول الرسول صلى الله عليه وسلم <>من غشنا فليس منا <> وللغش في النقود مضار كثيرة ابرزها انه يساهم في رواج النقود وكثرتها بين ايدي الناس مما يؤدي الى فقدانها لقيمتها وبالتالي حصول التضخم الذي يؤدي الى الكساد.، وللفقهاء في هذا المقام اقوال كثيرة منها : قول الامام الشافعي :» يكرة للامام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث الصحيح ان رسول الله قال :» من غشنا فليس منا) ، وفية فساد للنقود واضرارا بذوي الحقوق وغلاء للاسعار وانقطاع الاجلاب وغيرة من المفاسد.... ويكرة لغير الامام ضرب المغشوش لأن فيه افتئاتا على الامام فيغتر به الناس بخلاف ضرب الامام « ( )بل ان ابن عرفة افتى فيمن يقوم بهذا الفعل ان يخلد في السجن حتى يموت» ( )

٣. أن يتناسب حجم الإصدار النقود مع النمو الحقيقي في الانتاج حيث يخضع الإصدار النقدي للتغير في حجم الطلب على النقود ،فهو يتناسب مع نمو الإنتاج الحقيقي مع مراعاة تثبيت القيمة الفعلية للنقود ، لتحقيق سلامة الاقتصاد ونموه الثابت المستديم وتأمين العدالة الاقتصادية والاجتماعية. يقول الأمام ابن تيمية <> ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوسا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم ،ولايتجر ذو السلطان في الفلوس أصلا <> ، وعليه فلا يحق للدولة أن تصدر نقود لأجل مايسمى بالتمويل بالتضخم أو التمويل بالعجز ،وهو أن يقوم البنك المركزي بإصدار كمية إضافية من النقود لحساب الدولة الخالص تستخدمها في تغطية العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة ،نتيجة تجاوز النفقات لمجموع الأيردات العامة .

ويقول الشاطبي: « الاستقراض في الأزمات انما يكون حيث يرجى لبيت مال المسلمين دخل ينتظر أو يرتجى ،وأما لم ينتظر شيئا وضعفت وجوه الدخل ،بحيث لايغني كبير شئ ،فلابد من جريان التوظيف».

وقد ثبت بالتطبيق العملي المعاصر مضار التمويل التضخمي (التمويل بالعجز) وقد اشار لذلك كثير من الاقتصاديين الغربيين انفسهم حيث يقول المدير الإداري لصندوق النقد <> أن التمويل بالعجز يضر بالاقتصاد من خلال التضخم واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات الفائدة وسوء تخصيص الموارد ،وانخفاض معدل النمو وزيادة البطالة ومن ثم التوترات الاجتماعية وقد سبق الاسلام هذا التوجة بقرون عديدة من خلال ضبط الاصدار النقدي وتناسبة مع عملية النمو الحقيقي في الاقتصاد.

ISSN 2414-7893

المطلب الثاني : ادوات السياسة النقدية المحققة لاهداف الاقتصاد الاسلامي :

يجدر بنا التوضيح اولاً ما هي غايات واهداف الاقتصاد الاسلامي وذلك لكي نستطيع ان نقيس مدى قدرة ادوات السياسة النقدية الاسلامية على تحقيق هذه الاهداف وبلوغ تلك الغايات .

الفرع الاول :اهداف الاقتصاد الاسلامي :

تنبثق اهداف الاقتصاد في الاسلام من ثوابت الشريعه ومنطلقاتها ، فهي شريعه سماوية غايتها وهدفها تحقيق كرامة الانسان وعزته باعتبارة خليفة الله على الارض ، ووظيفة الاستخلاف هذه تقتضي ان يحظى الخليفة بكل المقومات التي تمكنة من اداء وظائفة وواجباته بكل اقتدار ، ويمكن من خلال ذلك تحديد اهداف وغايات الاقتصاد في الاسلام بما هو آت :

اولا: تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة :

ان العدل بالحق هو اساس الشريعه الاسلامية ، فالله سبحانه وتعالى قائم بالعدل في ملكة وقد جعل العدل اساسا للملك واساسا لقيام الامة ودیمومتها ، فبالعدل تسود الامم الكافرة وبالظلم تفنى الامم المؤمنة ، فالعدل بالحق هو اساس التوزيع في الاسلام فقد وضع الاسلام نظاما للتوزيع فريد من نوعه، فهو يضمن وصول العوائد والحقوق الى اصحابها بكل شمولية ودقة ومن العسير بل من المستحيل ان يبقى فرد واحد من افراد الامة خارج اطار عملية توزيع الدخل والثروة مما يحقق عدالة عز نظيرها على وجه الارض فالاقتصاد في الاسلام يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الأنسان من ألوان الفقر والفاقة، بل ويسعى إلى خلق الظروف المناسبة لحياته وضمان كرامته وإنسانيته، وبذلك يتميز عن غيرة من النظم الاقتصادية الوضعية التي تزعم وجود قانون طبيعي - وتلقائي - وراء تحريك الحياة الاقتصادية، ليبرر ألوان الجشع والاستغلال، ويضفي المشروعية على هذه الأوضاع الفاسدة. .ومن ابرز الاسس الحقوقية في الاسلام هو العمل حيث حض الاسلام على العمل ورغب وشدد على السعي وبذل الجهد طلبا للرزق وتحقيقا لوظيفة الاستخلاف . والاساس الحقوقي الآخر هو الملكية والتي جاءت في الاسلام ملكية مختلطة تمزج بين حاجة الفرد وميولة وفطرته وحبة للتملك وبين حاجة الامة الى ملكيات تبقى مملوكة ملكاً عاماً ينتفع به افراد الامة لاينبغي لآحاد الناس الاستئثار بها، .ثم الاساس الحقوقي الثالث هو الحاجة الناجمة عن امر خارج عن ارادة الانسان كعجز او مرض او شيخوخة ..الخ ...، وبالتالي نرى ان الاسس الحقوقية في الاسلام مرتبة ترتيبا منطقيا يحقق الكفاءة والعدالة .( ) ومن الادوات الهامة التي تؤدي بلوغ هذا الهدف ايضا ما يلي :

١. نظام الزكاة : وهي الحد الأدنى من الصدقات المفروضة سنوياً على الأموال المكتنزة والأموال المعدة للتجارة والغلات الزراعية والحيوانية والصناعية وغيرها .وتتجه الإيرادات منها إلى أصناف ثمانية (الفقراء والمساكين ، والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وأبن السبيل).

٢. نظام الصدقات : والصدقات وهي الإنفاق التطوعي في سبيل الله على جميع أوجه الخير ، ولا يلزم لها نصاب أو حد أدنى وقد حث عليها القران الكريم والسنه المطهرة

٣. نظام الميراث : وقد اختص به الله عز وجل فقسم الاقسام ووضع الحصص دون تدخل لبني الانسان في ذلك فهو قسمة الحق جل وعلا بين عبادة .

.ثانيا : التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية :

وفي الاسلام لا يتم التخصيص الامثل الا وفق القواعد القيمية والضوابط العملية التي وضعتها الشريعة الغراء ، ولعل ابرز ما يميز نظام تخصيص الموارد في الاسلام انه يتم وفق منظومة قيمية محكمة غاية في الاتقان والشمولية والدقة ولعل ابرز ملامحها هو التالي :

أ. اقتصار الانتاج الاسلامي على الطيبات فقط ، وعدم إنتاج السلع المحرمة الضارة.

ب. تحريم الربا بحيث لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة.

ت. ترتيب الاولويات بحيث يتم التركيز على الضروريات من غير إسراف أوإفراط .

ث. الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات الترفية .

ج. توفير الحاجات الأساسية للمجتمع حيث يتم الإنتاج حسب الأولوية والضرورة للمجتمع وتقسيم إلى ثلاث مستويات:

١. السلع الضرورية : وهي كافة السلع والخدمات التي تخدم في صيانة الاركان الخمسة وهي (الدين - النفس - العقل - النسل والمال) ومن الأمثلة الشراب والطعام .

٢. السلع الحاجيه :وهي لا تتوقف عليها حياه الفرد وهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة . مثل استهلاك الاطعمة اللذيذة . .

٣. السلع التحسينية : (وهي الامور يؤدي وجودها الى تسهيل الحياة وتحسنها وتجملها مثل ممارسة الرياضة والتنزة المشروع) .

ثالثا: الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية :

لاشك ان وجود عدالة توزيعية وتخصيص امثل للموارد في الاسلام سيؤدي بالضرورة الى الاستخدام الأكفاء للموارد المتاحة بما يحقق رفاهية الفرد والمجتمع معا .حيث سيتم انتاج اكبر كمية ممكنه من الموارد المتاحة وباقل التكاليف وسيكون الانتاج المتحقق موافقا للتفضيل الاجتماعي دون زيادة او نقصان .

هذه بعجالة اهداف وغايات الاقتصاد الاسلامي ولكن السؤال الذي ينبغي ان يجيب علية هذا البحث هو : هل يمكن لادوات واجراءات السياسة النقدية الاسلامية ان تحقق هذه الاهداف والغايات ؟؟

الفرع الثاني : ادوات السياسة النقدية في الاسلام ومدى قربها على بلوغ الاهداف.

السياسة النقدية اليوم تستخدم العديد من الادوات والاجراءات لتحقيق الاهداف والغايات المنشودة ، ولتحقيق الغاية والهدف من البحث فسوف ننظر بادوات السياسة النقدية اسلاميا ونقدرها لنتعرف على مدى قدرتها على ضبط الإقتصاد ومن هذه الادوات :

١. سعر اعادة الخصم :

يعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر إعادة الخصم بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدم إليه من كمبيالات وأذونات الخزانة، ويحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروض وسلف مضمونة إلى البنوك التجارية.

يسمح سعرالخصم بوجود فرص حقيقية للبنوك التقليدية للحصول على القروض من البنك المركزي،وبخاصة حينما تواجه هذه البنوك نقصا غير متوقع في الاحتياطات أو زيادة في سوق مفاجئة على شباك الائتمان أو عدم القدرة على تحصيل سيولة ضرورية في سوق النقد.

ومن جانب آخر ،يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوسيلة ان يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي .بحيث يتحكم البنك المركزي في سعر الفائدة بالزيادة أو بالنقصان تبعا للظروف الاقتصادية المختلفة بغية التأثير في حجم الائتمان المتاح، فإن كانت هناك بوادر تضخم يرفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على البنوك التجارية وعملائها، وبالتالي يحد من حجم الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فإن البنك المركزي يخفض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع..ولكن يرى كثير من الباحثين ان استعمال هذه الوسيلة بات اقل فاعلية مما كان علية في السابق .

تقدير اسلامي :

لاشك ان لهذه الوسيلة تقديرا قدمه فقهاء الاقتصاد الاسلامي قد يختلف عن الرؤية الوضعية لهذه الاداة كواحدة من ادوات ضبط الاقتصاد حيث يرى كثير من الباحثين أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة منها، حيث إنها تتعارض مع منهج عملها القائم على عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء.

الحلول والتصورات للبديل :

يمكن للخروج من الخلاف الفقهي حول هذه النقطة ان تختلف صيغة التعامل الجاري بين المصرف الاسلامي والمصرف المركزي بحيث يقوم المصرف المركزي بتبني بدلا من سياسة سعر الخصم صيغة ملائمة لأحكام العمل المصرفي الإسلامي يمكن تلخيصها بالآتي :

ISSN 2414-7893

أ. التوافق على نظام عقدي خاص بين البنك المركزي والبنك الإسلامي ينص على عدم التعامل بالفائدة على الخصم، أي ان لا يتقاضى البنك المركزي فائدة مقابل الخصم على الأوراق التجارية،.

ب. يقوم البنك الإسلامي بايداع مبلغا من المال مهما كان حجمة بدون عائد. لدى المصرف المركزي وإذا تسلم المصرف المركزي هذه الأوراق يجعلها كضمان لقروض يمنحها للبنك الإسلامي دون احتساب فائدة عند تحويلها إلى سيولة نقدية، أو يعيدها البنك الإسلامي بصورة مضاربة أو مشاركة أو مرابحة بعد تحويلها إلى نقد.

ت. على البنك المركزي ان يتعاون مع المصرف الاسلامي بأن يعتمد نظام المشاركة في الربح والخسارة بديلا لنظام الفائدة، ليدفع بنشاط البنوك الإسلامية ويساعدها في تحقيق أهدافها.

ث. يمكن للبنك المركزي أن يحدد سقوف دنيا وعليا لأسعار الفائدة بالحد الأدنى والأعلى لنسب الأرباح والخسارة، ويخضع بذلك جميع أشكال السلف والودائع والتحويلات الممنوحة للبنك الإسلامي لآلية العمل الاستثماري الذي بدوره يخضع للربح والخسارة.

ادوات اسلامية بديلة لسعر اعادة الخصم :

يمكن في الاقتصاد الاسلامي استحداث ادوات بديلة عن سعر الخصم ولا تتعارض مع الشريعه الاسلامية ومنها :

أ. يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة تغيير نسب المشاركة في الأرباح للتمويلات الممنوحة، بما يتماشى مع أهدافه الرامية لضبط الائتمان وتنظيم الطلب على التمويل المصرفي بوجه عام. وحينما يهدف البنك المركزي إلى توسيع مظلة الائتمان تتوقف مشاركته على تحقيق هامش ربح أقل وبعكس ذلك يزيد من هامش الربح، وتبعا لذلك يتأثر الهامش الصافي للربح الذي يحققه البنك الإسلامي مما يسهم في ضبط تمويلاته ومجال مشاركته في إحداث الائتمان المرغوب.

ب. التحكم في نسبة المضاربة التي تؤول الى المصرف الاسلامي عن الاموال المقدمة لعملائة .ويمكن للمصرف المركزي من خلال تغيير هذه النسب التاثير في تكلفة التمويل ومن ثم تشجيع او تثبيط التوسع في حجم الائتمان .

٢. الاحتياطي النقدي القانوني.

يستطيع المصرف المركزي زفق هذه السياسة ان يؤثر في حجم الائتمان الذي تمنحة المصارف التجارية الى عملائها وبالتالي يؤثر في حجم النقود الورقية وفي حجم ودائع الادخار ، بحيث تتأثر قدرة البنوك التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي قررها البنك المركزي يلزمها بها البنوك التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطات نقدية تودع لدى البنك المركزي.

تختلف قوانين المصارف المركزية من حيث فرضها نسب الاحتياطي النقدي القانوني، من بلد الى اخر فمنها من يفرضها على جميع أنواع الودائع دون تميز وبمعدل واحد، ومنها ما يميز بين الودائع حسب أجالها فيفرض نسبة أعلى على الودائع الجارية بالمقارنة مع الودائع الادخارية ويعزى هذا التمييز إلى أن الودائع الاولى عرضة في أي وقت للسحب. ونجد البعض الاخر من البنوك المركزية يميز بين نسبة الاحتياطي

النقدي حسب أجل الوديعة وفي هذه الحالة يتناسب أجل الوديعة عكسيا مع نسبة الاحتياطي النقدي لنفس السبب المذكور .

كيفية التاثير من خلال هذه الوسيلة :

تتغير نسبة الاحتياطي القانوني النقدي تبعا للظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد محل الاعتبار ، إذ يعمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في أثناء فترات الرواج الاقتصادي وعلى العكس تماما يعمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة أثناء الركود والكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان المصرفي خاصة وأن العلاقة عكسية بين خلق الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى.

تقدير اسلامي :

نظرا لإن تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من الوسائل الفعالة في التأثير على الائتمان المصرفي فكان لابد من إعادة تكييف الاحتياطي الإلزامي لينسجم مع معطيات العمل المصرفي الإسلامي، وتبرز أهم الأفكار المطروحة في هذا المجال على النحو التالي :

أ. يرى كثير من باحثي الاقتصاد الاسلامي بانه من غير المقبول اعفاء المصارف الاسلامية من نسبة الاحتياطي القانوني .

ب. يقترح بان يتم تخفيض أو إعفاء الودائع الاستثمارية لدى البنك الإسلامي من نسبة الاحتياطي القانوني، لأن هذه الودائع قدمها أصحابها للبنك الإسلامي بغرض استثمارها على أساس نظام المضاربة وفقا للنتائج الفعلية للاستثمار من ربح أو خسارة، ومن ثم فليس هناك التزام على البنك الإسلامي بضرورة ردها كاملة لاصحابها فهي ليست مضمونة على البنك كما هو الحال بالنسبة للودائع الاجلة بالبنوك التقليدية، كما أن سياسة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى تعطيل جزء من موارد البنك الإسلامي على غير رغبة المودعين وتتعارض مع حسن استثمار المال كاملا، وهذا مايؤثر سلبا على العائد الموزع على أصحاب الحسابات الاستثمارية.

ت. على المصارف المركزية ان تراعي الطبيعه الخاصة(اللاربوية) للمصارف الاسلامية بحيث لا تطبق عليها سعر الفائدة الجزائي في حالة عدم الوفاء بالحد الادنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني واستبداله بنظام غرامة مرتبطة بحجم التجاوز.

٣. عمليات السوق المفتوحة :

تتلخص هذه العمليات في قيام البنك المركزي بيع وشراء الأوراق المالية والنقدية في السوق المالية والنقدية، بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافستها، وكذا الضغط على سيولة الأفراد في حالة بيعهم للأوراق المالية، وقد تشمل هذه السياسة التعامل في العملات الأجنبية والذهب. ففي حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية بهدف زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد، وفي حالة التضخم يقوم بيع الأوراق المالية بهدف تخفيض السيولة ، ويرى كثير من الباحثين ان هذه الاداة هي من اقوى ادوات السياسة النقدية تأثيراً في الاقتصاد.

تقدير اسلامي :

يعتبر التعامل بالاوراق المالية ومن بينها السندات الحكومية مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية لأن السندات تمثل صورة من صور عقد القرض، وتحمل فائدة ثابتة من قيمتها الاسمية فتتحول بهذا الشكل إلى أحد أشكال القروض الربوية.

ISSN 2414-7893

وعلى أساس عدم جواز التعامل بالسندات لما تحمله من فائض ربوي تصبح علاقة المصرف الإسلامي بالبنك المركزي في هذا الإطار غير سليمة من الوجهة الشرعية، لأن أساليب المصرف الإسلامي قائمة على عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء. ( )

التصور البديل:

أ. اعتماد مبدأ المشاركة في الارباح والخسائر بين المصرف المركزي والمصرف الاسلامي وذلك من خلال إصدار أوراق مالية مختلفة(ليست سندات) تعتمد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتكون على شكل قسائم تحمل نسب أرباح متغيرة بدلا من السندات التي تحمل عائد ربوي ثابت، وعن طريق هذه الآلية يستطيع البنك المركزي أن يحقق أهدافه النقدية ويضبط حجم العرض النقدي حسب هذه الأهداف، ففي حالة سياسته الرامية لتخفيض مستوى العرض النقدي يتعين على البنك المركزي أن يحدد نسب أرباح أقل من بيع القسائم، فتكون مشاركته أقل وقدرته أكبر على امتصاص المدخرات ومن ثم خفض العرض النقدي، وفي حالة الشراء يمكنه تحديد نسب أرباح أعلى عن طريق مشاركة أكبر مما يوسع ويزيد حجم العرض النقدي ويحقق مجالات أوسع للائتمان

ب. يمكن للمصرف الاسلامي التعويض عن السندات وذلك باصدار صكوك اسلامية كصكوك القروض الحسنة المضمونه السداد وكذلك اصدار صكوك المشاركات والمضاربات .

٤. بدائل اخرى :يمكن اللجوء الى وسائل اخرى ثانوية(غير كمية) قد تلعب دوراً هاماً في عملية التأثير على عرض النقد وبالتالي تحقيق الاهداف النقدية خصوصا والاقتصادية عموما وأبرز وسيلة هي :

- الاقناع والتأثير الادبي:

يستطيع البنك المركزي بما له من هيبة مالية ومكانه مصرفية ان يمارس اساليب الاقناع والتأثير الادبي واستخدام الاسلوب الاعلامي وذلك بتوجية البنوك ونصحها وارشادها واحيانا اصدار تعليمات تجبرها على اتباع سياسة معينة تساهم في ضبط العمليات المصرفية والنقدية تحديدا .بما يحقق الاهداف الاجتماعية والفردية معا .

وأما التقدير الاسلامي في ذلك : فانه يرى انه لاضير في ممارسة المصرف المركزي اسلوب الاقناع والتأثير الادبي بما يحقق مصلحة الامة

ISSN 2414-7893

دليل تعليمات النواحي العملية للاعتمادات المستندية(إستيراد)

يعطي كل طلب فتح اعتماد مستندي رقماً مسلسلاً يعتبر المرجع الخاص به في جميع المراسلات المتبادلة بخصوصه مع المراسل والعميل وأية جهه أخرى ويعد لهذا الغرض سجل (نموذج رقم ٨ اعتمادات) يطلق عليه دفتر يومية الاعتمادات المفتوحة لدى المراسلين، ويحتوي علي البيانات التالية:

تاريخ الفتح - رقم الاعتماد - اسم المستورد - اسم البلد - نوع العملة - القيمة بالعملة الأجنبية وما يقابلها بالعملة المصرية - بيان البضاعة.

سجل نموذج (١١):

أهم البيانات التي يتضمنها سجل نموذج ١١ مع مراعاة أن يبدأ رقم المسلسل أول كل عام - رقم مسلسل - اسم العميل - رقم الاعتماد - السلعة - مبلغ الاعتماد - المصاريف الإدارية- تاريخ النموذج.

أهم البيانات الأساسية التي تذكر في تلكس فتح اعتماد غير قابل للرجوع ومعزز (مؤيد):

١- ORDER.
٢- ACCOUNT.
٣- WE OPEN IRREVOCABLE CREDIT NO.
٤- FAVOUR.
٥- CURRENCY AND AMOUNT.
٦- SIGHT / DRAFT AT ON.
٧- AGAINST (DOCUMENTS).
٨- COVERING (GOODS).
٩- SHIPPED FROM. TO WITH / WITHOUT TRANSHIPMENT.
١٠- PART SHIPMENTS PERMITTED / PROHIBITED.
١٠- VALID UNTIL FOR PRESENTATION / SHIPMENT.
FOR PAYMENT / ACCEPTANCE.
١١- PLEASE ADVISE.
١٢- ADDING CONFIRMATION WITH / WITHOUT.
١٣- UPON PAYMENT.
METHOD OF REIMBURSEMENT.

وفيما يلي شرح بيانات كل بند علي حده:

البند رقم (١)

يوضح اسم معطي الأمر أي المفتوح الاعتماد المستندي بناء علي طلبه، وقد يكون نفسه المفتوح الاعتماد لحسابه الخاص بالبند رقم (٢) وقد يكون اسم معطي الأمر بخلاف المفتوح لحسابه الاعتماد.

البند رقم (٣)

يوضح نوع الاعتماد المستندي المفتوح وأنه غير قابل للإلغاء مع ذكر رقم الاعتماد.

البند رقم (٤)

يوضح اسم المستفيد أو المصدر أو المورد، وعنوانه.

البند رقم (٥)

يوضح به نوع العملة وقيمة الاعتماد المستندي.

البند رقم (٦)

يوضح إذا كانت الكمبيالة بالاطلاع أو لمدة معينة واسم المسحوب عليه الكمبيالة.

البند رقم (٧)

يوضح به المستندات المطلوب تقديمها.

البند رقم (٨)

يوضح وصف البضاعة والكمية.

البند رقم (٩)

يوضح اسم ميناء الشحن وميناء الوصول وعما إذا كان مسموحاً بتفريغ البضائع في الطريق وإعادة شحنها من عدمه.

البند رقم (١٠)

يوضح ما إذا كان الشحن الجزئي مسموح به أو غير مسموح به.

البند رقم (١١)

يوضح تاريخ انتهاء أجل الاعتماد المستندي بالنسبة للدفع أو تقديم المستندات أو القبول ويوضح بالاعتماد أجل آخر بالنسبة للشحن يكون عادة قبل الأجل الأول بفترة تسمح بإعداد المستندات بعد الشحن لتقديمها إلي البنك.

البند رقم (١٢)

يطلب من المراسل إخطار المستفيد بفتح الاعتماد المستندي (مباشرة أو عن طريق بنك آخر قد يحدده العميل).

البند رقم (١٣)

يطلب من المراسل إضافة تعزيزه للاعتماد المستندي عند إبلاغه للمستفيد أو إبلاغه بالاعتماد بدون إضافة تعزيزه إليه.

البند رقم (١٤)

يوضح كيفية سداد القيمة للمراسل والمدفوعة بواسطته للمستفيد وذلك إما بالقيد علي حسابنا لديه أو بتغطية مسحوباته عن طريق مراسل آخر مفوض من البنك بذلك أو دفع القيمة بموجب التسهيلات الائتمانية الممنوحة منه للبنك ويوضح كيفية التحويل في ميعاد الاستحقاق.

هذا ويجب أن يراعى أن تطابق بيانات التلكس أو السويفت البيانات الواردة في خطاب فتح الاعتماد المستندي والذي يعتبر تعزيزا لها، كما أن المفروض في التلكس أو السويفت الاختصار مع عدم الإخلال بالبيانات الهامة الواجب إيضاحها للمستفيد بحيث لا يحدث أي لبس أو غموض.

خطاب فتح الاعتماد المستندي:

يرسل للمراسل أصل هذا الخطاب بالبريد السريع أو بالبريد الجوي وأيضاً صورة منه ببريد تالي أو البريد الجوي كما يرسل صورة أخرى منه إلي كل من الشركة التجارية المفتوح الاعتماد المستندي بناء علي طلبها والعميل المفتوح الاعتماد لحسابه (حسب الحالة) للإحاطة بالتعليمات المرسلة للمستفيد ومطابقتها علي صورة طلب فتح الاعتماد المقدم للبنك ومراجعة البنك في حينه في حالة وجود أي اختلاف بينهما.

ويجب أن يراعي البنك الدقة التامة في نقل البيانات من طلب فتح الاعتماد المستندي المقدم من العميل إلي خطاب الاعتماد المرسل للمراسل.

ومن الجائز إضافة مستندات إضافية أخرى بخلاف مستندات الشحن التقليدية وذلك طبقاً لتعليمات العميل، كما أنه من الجائز استبدال بوليصة الشحن البحري إما ببوليصة شحن جوي AIRWAY BILL إذا كان العميل في حاجة سريعة للبضاعة أو بإيصال طرد بريد POSTAL RECEIPT إذا كانت الرسالة حجمها صغير وذلك بناء علي تعليمات العميل أيضاً.

ومنذ انضمام اتحاد بنوك مصر إلي غرفة التجارة الدولية في مايو ١٩٥٨ واتباعه الأصول والأعراف الموحدة بشأن الاعتمادات المستندية أصبحت تضاف العبارة التالية في نهاية فتح الاعتمادات:

ISSN 2414-7893

وهذه العبارة طبقاً لآخر تعديل أدخل علي تلك القواعد في سنة ١٩٩٣ والمطبق من أول يناير ١٩٩٤ ويلاحظ أن العبارة السابقة تضاف إلي الاعتمادات المستندية المفتوحة بالتلكس أو البريد وغير ملزم ذكرها في حالة الاعتمادات المفتوحة بالسويفت حيث أن نظام السويفت ينص علي الأخذ بالقوانين السارية وقت تبليغ الاعتماد.

الفصل الرابع

ملاحظات عامة مشتركة بخصوص فتح الاعتمادات المستندية:

هناك ملاحظات عامة مشتركة بين كافة أنواع الاعتمادات المستندية يتعين مراعاتها عند فتح أي اعتماد منها «حسب الحالة».

من أهم هذه الملاحظات ما يأتي:

١- أن يتقدم العملاء بمستندات فتح الاعتمادات المستندية التي تتكون غالباً مما يأتي:

أ - طلب فتح الاعتماد المستندي «نموذج ٤٢ اعتمادات».

ب- صورة من البطاقة الاستيرادية أو صورة من بطاقة استيراد احتياجات.

جـ- الفاتورة المبدئية «البروفورما» PRO FORMA INVOICE ويستلزم الحال ضرورة تقديمها في حالة عدم وضوح أو كفاية البيانات المتعلقة بالبضاعة المراد استيرادها أو إذا تم الإشارة إليها في طلب فتح الاعتماد المستندي عند وصف البضاعة المراد استيرادها وعلي أن تكون معتمدة من هيئة الاستثمار في حالة خضوع الجهة المستوردة لقانون الاستثمار.

د - نموذج (١١) من ٣ نسخ موقع من المستورد أو من ينيبه.

هـ- آية مستندات أخرى إضافية يتعين تقديمها طبقاً للقوانين والتعليمات السارية في تاريخ فتح الاعتماد المستندي.

٢- يراعي أن تكون طلبات فتح الاعتمادات المستندية المقدمة من العملاء قد تم تحديد البيانات الاختيارية بها بمعرفتهم بكل دقة وعدم تركها علي بياض مثال ذلك:

«تلكس / بريد جوي» «فوب / سي اف ار / سيف» «خالص النولون / يدفع النولون في ميناء الوصول» «شحنة واحدة / شحنة أو عدة شحنات» «مع / مع عدم التفريغ في الطريق وإعادة الشحن». وذلك تجنباً لأي لبس أو احتمال أو تفسير أو اجتهاد قد يسبب مشاكل في المستقبل.

٣- تراعى أية بيانات إضافية متعلقة ببوليصة التأمين قد يرى العملاء إضافتها بجانب تلك المطبوعة بطلبات فتح الاعتمادات المستندية حفاظاً علي حقوقهم سواء في حالة طلب تقديمها ضمن مستندات الشحن كما هو الحال في الاعتمادات المستندية المفتوحة علي أساس سيف أو سي اند أي أو في حالة إجراء التأمين محلياً حسب الحالة.

٤- يجب أن يحدد العملاء بوضوح بطلبات فتح الاعتمادات المستندية ما يأتي:

أ - تاريخ أخر ميعاد للشحن.

ب- تاريخ انتهاء صلاحية سريان مفعول الاعتماد المستندي «بالنسبة لتقديم المستندات لغرض الدفع أو القبول – حسب الحالة».

جـ- المهلة الواجب علي المصدر تقديم مستندات الشحن خلالها «إلي البنك المفتوح عليه الاعتماد المستندي» بعد تاريخ الشحن – وفي حالة عدم تحديد تلك المهلة يطبق بشأنها ما تقضي به الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية في هذا الخصوص.

٥- يراعي تنفيذ التعليمات الخاصة بالعملاء بكل دقة والموضحة بطلبات فتح الاعتمادات المستندية وخاصة فيما يتعلق بما يأتي علي سبيل المثال «حسب الحالة»:

أ - إجراء التأمين علي البضاعة موضوع الاعتماد المستندي.

ب- وفي حالة قيام جهة محلية بالتقدم بطلب فتح الاعتماد المستندي لاستيراد بضاعة لحساب جهة محلية أخرى يراعي تحديد الآتي:

- الجهة الواجب تسليم مستندات الشحن لها عند ورودها.
- الجهة الواجب خصم مطلوبات البنك فيما يتعلق بالاعتماد المستندي من حسابها.
- الجهة التي لها الحق في إجراء أية تعديلات علي الاعتماد المستندي المفتوح.

٦- يجب أن تذكر كمية وصنف البضاعة بطلبات فتح الاعتمادات المستندية باللغة الأجنبية كما يجب أن يتطابق ذلك مع الفاتورة المبدئية.

٧- يجب أن يوقع العملاء علي طلبات فتح الاعتمادات المستندية طبقاً للنماذج المحفوظة لهم طرف البنك وأن تتم المصادقة علي توقيعاتهم بها وأن يتم توريدها وذلك قبل فتح الاعتمادات المستندية وإذا كان حساب العميل مفتوحاً طرف فرع أخر فيجب أن تتم المصادقة علي توقيع العميل بمعرفة الفرع المختص مع التصديق علي توقيع الفرع بمعرفة الفرع الرئيسي فاتح الاعتماد المستندي وذلك قبل فتح الاعتمادات أيضاً.

٨- يجب فحص طلبات الاعتمادات المستندية المقدمة من العملاء والتأكد من عدم تعارض بياناتها للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية والصادرة من غرفة التجارة الدولية بباريس وكذلك يجب أن تتجانس البيانات الواردة بمستندات فتح الاعتمادات المستندية المقدمة مع بعضها البعض بحيث لا يكون هناك أي تعارض فيما بينها.

٩- بالنسبة للعملاء غير المصرح لهم بتسهيلات ائتمانية من قبل البنك لتمويل عمليات الاستيراد من الخارج يجب التأكد من سماح حسابات العملاء بالخصم عليها بقيمة الاعتمادات المستندية بالعملة المصرية أو الأجنبية «حسب الحالة» بخلاف مصاريف وعمولات فتح الاعتمادات المستندية وإجراء الحجز اللازم من حساباتهم في هذا الشأن قبل فتح الاعتمادات المستندية.

ويتم ذلك بموجب مذكرات حجز إذا كان حساب العميل طرف نفس الفرع الرئيسي القائم بفتح الاعتماد المستندي أو بموجب تفويضات الخصم من الفروع الأخرى إذا كان حساب العميل طرف تلك الفروع.

١٠- يجب التأكد من سماح رصيد وسريان مفعول التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل الفرع القائم بفتح الاعتماد المستندي لعملائه لتمويل عمليات الاستيراد وذلك بالنسبة لعملائه المصرح لهم بتلك التسهيلات مع مراعاة استيفاء كافة ما تقضي به شروط منح تلك التسهيلات وذلك قبل فتح الاعتمادات المستندية وفي حالة ما إذا كانت التسهيلات ممنوحة للعميل عن طريق فرع أخر خلاف الفرع القائم بفتح الاعتماد فتكون مسئولية استيفاء شروط تلك التسهيلات الائتمانية من اختصاص الفرع مانح التسهيل الائتماني للعميل.

ISSN 2414-7893

علي أن يتضمن تفويض الفرع غير الرئيسي للفرع الرئيسي فاتح الاعتماد المستندي ما يلي:

أ - صورة معتمدة من التسهيلات الائتمانية المصرح بها لفتح الاعتمادات المستندية / استيراد وما يفيد سماح مركز التسهيلات لفتح الاعتماد المستندي.

ب- ما يفيد قيام الفرع غير الرئيسي بتحصيل الغطاءات النقدية المطلوبة وفقاً لشروط التسهيل الممنوح للعميل أو التعليمات السارية وتفويض الفرع الرئيسي بالخصم بكامل قيمة مستندات الشحن اما عند فتح الاعتماد المستندي أو عند ورود المستندات أو في تاريخ الاستحقاق طبقاً لشروط التعامل.

جـ- تفويض الفرع الرئيسي بقيد قيمة الاعتماد المستندي بالكامل عند فتحه في حالة عدم وجود تسهيل، مع ضرورة قيام الفروع الرئيسية بموافاة إدارات الفروع المركزية بصورة من كافة المراسلات الموجهة للفروع غير الرئيسية فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية المطلوب تنفيذها.

١١- بالنسبة للاعتمادات المستندية الممولة جزئياً أو كلياً عن طريق تسهيلات ائتمانية ممنوحة من البنك للعملاء يراعى ما يأتي:

أ - النص في تلك الاعتمادات المستندية عند فتحها أن تكون بوالص الشحن صادرة أو مظهرة لأمر بنك مصر وكذلك الحال بالنسبة لبوالص التأمين في حالة طلبها ضمن مستندات الشحن المطلوب من المصدر تقديمها عن الاعتماد المستندي كما هو الحال بالنسبة للاعتمادات المستندية المفتوحة علي أساس سيف أو سي اند أي.

ب- أما بالنسبة للاعتمادات المستندية التي لم يتم التأمين علي البضائع الخاصة بها في الخارج «مثال ذلك فوب أو سي أف ار» فيتعين علي العميل أن يقدم بوليصة تأمين من إحدى شركات التأمين المعتمدة لصالح البنك وينص فيها علي أن التعويض يدفع لصالح البنك وأن أي تعديل أو إلغاء للبوليصة لا يتم إلا بعد موافقة مسبقة من البنك ويجب أن تغطى البوليصة الأخطار اللازمة والمتفقة مع طبيعة البضاعة حتي مخازن العميل مع مراعاة الشروط الواجب توافرها في بوليصة التأمين.

وفي حالة ما إذا كان للعميل المستورد بوليصة تأمين شاملة تغطي بضائع عمليات الاستيراد أو كافة بضائع العمليات المصرفية للعميل مع الفرع فيجب أن تتضمن أوراق طلب فتح الاعتماد المستندي الممول بتسهيلات ائتمانية صورة طبق الأصل من بوليصة التأمين الشاملة بالإضافة إلي استخراج إشعار تغطية تأمين بقيمة الاعتماد المستندي + ١٠٪ عن كل اعتماد علي حدة لصالح البنك وتغطي جميع الأخطار ولا يجوز فتح الاعتماد المستندي بدونه أو أن يقوم البنك بإجراء التأمين علي البضاعة مشمول الاعتماد المستندي +١٠٪ علي الأقل ضد جميع الأخطار لصالح البنك بمصاريف علي حساب العميل وذلك في حالة الاتفاق مع العميل علي ذلك (حسب الحالة).

جـ- يجب حفظ صورة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء داخل ملف خاص طرف إدارة الاستيراد مع الإشارة علي شميز الاعتماد المستندي إلي ضرورة الرجوع إلي التسهيل الائتماني الممنوح للعميل عند ورود مستندات الشحن للتصرف علي ضوء ما ورد به من تعليمات.

١٢- إذا ورد بطلبات فتح الاعتمادات المستندية المقدمة من العملاء أو تبين من الاطلاع علي الفواتير المرفقة بها رغبة العملاء أو المصدرين «حسب الحالة» إبلاغ الاعتمادات المستندية للمصدرين عن طريق مراسل معين فيجب إبلاغ إدارة العلاقات الخارجية بالبنك لاتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيقه إن أمكن وذلك عند قيامها بتحديد اسم المراسل الذي سيفتح عليه الاعتماد المستندي.

١٣- يجب تجنب استلام العقود المبرمة بين المستوردين والمصدرين موضوع الاعتمادات المستندية المراد فتحها تجنباً لأي مشاكل قد يتعرض لها البنك في حالة استلامه تلك العقود وذلك من منطق ما تقضي به الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية من أن الاعتمادات المستندية بطبيعتها تعتبر عمليات تجارية مستقلة عن عمليات البيع أو العقود الأخرى التي قد تستند عليها ولا تعتبر المصارف بأي حال ذات علاقة بهذه العقود أو الالتزام بها وفي هذه الحالة يطلب من العملاء أن يبينوا بطلبات فتح الاعتمادات المستندية ما يرون ضرورة إبرازه من شروط تتضمنها تلك العقود فيما يتعلق بمستندات الشحن وطرق الدفع تحديداً لمسئولية البنك مع الإشارة فقط إلي رقم وتاريخ العقود المبرمة في هذا الشأن وذلك بطلبات فتح الاعتمادات المستندية.

١٤- يجب اتباع الإجراءات والخطوات الصادرة من الجهات المختصة والمنظمة لعمليات الاستيراد من الخارج وتتبع ما يطرأ عليها من تعديلات أولاً بأول وكذلك يجب التأكد من استيفاء المستندات المقدمة من العملاء لفتح الاعتمادات المستندية لتلك التعليمات وذلك قبل فتح الاعتمادات المستندية.

١٥- يجب إعطاء رقماً مسلسلاً لكل اعتماد مستندي قبل فتحه من واقع دفتر يومية الاعتمادات المستندية المفتوحة لدى المراسلين (سجل الاعتمادات المستندية المفتوحة) ويعتبر هذا الرقم المرجع الخاص بالاعتماد المستندي في كافة المراسلات المتبادلة بخصوصه.

١٦- في حالة وجود دفعة مقدمة ضمن شروط الاعتماد المستندي يراعى خصم قيمة الدفعة المقدمة بالإضافة إلي نسبة الغطاء النقدي المذكورة في شروط التسهيل الممنوح للعميل وذلك من موارد العميل الذاتية.

١٧- في حالة ما إذا تضمن شروط الاعتماد المستندي «أن الدفع بعد الإفراج عن البضاعة» فيجب أن ينص الاعتماد المستندي علي أنه سيتم تسليم المستورد أصول مستندات الشحن أو إصدار ضمان ملاحي بدون دفع ليمكن المستورد من الإفراج عن البضاعة.

١٨- لا يتم فتح اعتمادات مستندية في نطاق تسهيلات ائتمانية ممنوحة من البنك ويكون أساس التسعير بها أقل من فوب (أي لا تتضمن المستندات المطلوبة من المصدر بوليصة شحن تدل علي ملكية البضاعة).

١٩- ما لم ترد تعليمات مغايرة من العميل يجب أن تتضمن شروط الاعتماد المستندي الشروط الآتية:

- Documents bearing a date of issuance prior to that of the credit are not acceptable.

- A transport document such as mentioned in paragraph (d) of article ٢٣ of ucp ٥٠٠ ١٩٩٣ is not acceptable.

- Short form / Blank back B/L is not acceptable.

- Transport document issued by freight fowarder is not acceptable.

- Beneficiaries name must appear on the B/L as the consignor.

- Where L/C stipulates for an insurance document to be presented ""Insurance must be issued irrespective of percentage".

- As regard sight L/C, payment to beneficiary under reserve or against indemnity (by debiting our account or by drawing on the reimbursing bank or as the method of reimbursement terms may be) before our prior approval, is not authorized.

- Original documents sent directly by beneficiaries to our orderers and accountees without our prior approval are not acceptable.

- B/L bearing referance by stamp or otherwise to costs additional to the freight charges such as mentioned in article ٣٣ the ucp for) d) of D/C ,٥٠٠ ١٩٩٣ revision is not acceptable.

مع مراعاة إذا وردت من العميل تعليمات مغايرة لبعض الشروط فينبغي التصرف حيالها علي ضوء ظروف وملابسات كل حالة علي حدة مع الأخذ في الاعتبار وفي جميع الأحوال عدم التأثير أو المساس بحقوق البنك وخاصة بالنسبة للاعتمادات المستندية الممولة بتسهيلات ائتمانية من البنك لعملائه.

ISSN 2414-7893

قالوا عن النجاح

- الناجحون هم القادرون على تجاوز الماضي
من احدى الجرائد الكويتية للدكتور / يوسف المطوطح
- النجاح يولد النجاح .
- لا يهم من أين أنت قادم ، ما يهم هو إلى أين أنت ذاهب " براين تريسي "
- النجاح يصيب من يحاول ويستمر في المحاولة بطريقة تفكر إيجابية .
- الحماس هو الوقود الذي يدير المحرك" نابليون هيل "
- أنت قيس مقدار إنجازاتك بقدر العقبات التي عليك تجاوزها لتحقيق أهدافك .
- لكي تنجح عليك أن تفشل ، لكي تتعلم ما الذي يجب عليك ألا تفعلة في المرة التالية .
- أخرج من دائرة الامان في حياتك ، فأنت ستتطور وتتقدم إذا رغبت في تقبل الشعور بعدم الراحة والقلق المصاحبين لتجربة شئ جديد " براين تريسي "
- في كل مشكلة تختبئ فرصة كبيرة ، وإن أعظم قصص النجاح سطرها أناس تعرفو على الفرصة المتخفية في صورة مشكلة وحولها إلى نجاح .
- عليك أن تفعل أكثر شئ تظن إنك غير قادر على فعلة .
- إذا كانت لديك الرغبة الصادقة في النجاح فأنت أدركت نصفة ، أما إذا لم تتوفر هذه الرغبة فأنت أدركت نصف الفشل .
- لا تضيع الوقت في الإنتظار ، فالوقت المناسب لن يأتي أبداً من حيث نقف ، واستعمل ما توفر تحت يدك من أدوات ، كلما تقدمت في طريقك ، ستعثر على ادوات أفضل مما كان معك حين بدأت " نابليون هيل

أستودكم الله إلى إن نلتقي في العدد القادم بإذن الله .

ISSN 2414-7893

الإفصاح الكامل في القوائم المالية

يعني مبدأ الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية شاملة على كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق, والتي تمكن من عطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة صحيحة عن المنشأة.

وهناك ثلاث مستويات للإفصاح هي:
١- الإفصاح الكافي: الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنه.
٢- الإفصاح العادل: يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة (لمستخدموا القوائم).
٣- الإفصاح الكامل: شمولية القوائم المالية, لعرض كافة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية.
ولا شك أن:
مستوى الإفصاح العادل و الكامل يعتبران أكثر إيجابية من مستوى الإفصاح الكافي.

تزايد متطلبات الإفصاح:
تختلف مبررات تزايد متطلبات الإفصاح في السنوات الأخيرة, من أهمها:

أ ـ تعقد المعاملات المالية.
ب ـ الحاجة إلى معلومات وقتية.
جـ ـ المحاسبة وسيلة للتوجيه والرقابة.
مبدأ الإفصاح الكامل ومشاكل التطبيق المصاحبة:
من أهم المشاكل المصاحبة لتحقيق مبدأ الإفصاح الكامل.

أولاً: تكاليف الإفصاح جوهرية في بعض الحالات, مع الصعوبة في تحديد المنافع والعوائد المتولدة عنه.
ثانياً: مازالت المهنة في مرحلة تطوير معايير وإرشادات تحدد مدى أهمية وطريقة وضرورة الإفصاح.

متطلبات وكيفية الإفصاح:
من المتعارف محاسبياً أن تقديم كافة المعلومات الأساسية عن المنشأة في القوائم المالية الأساسية الأربعة هي:
١. قائمة المركز المالي .
٢. قائمة الدخل.
٣. قائمة التدفقات النقدية.
٤. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
الأمر الذي كان يمثل صعوبة بالغة, إذا كيف يمكن تركيز الأحداث الاقتصادية الكثيرة و المتنوعة في تقارير موجزة.
ومن هنا يمكن القول أنة بالإضافة إلى القوائم المالية الأساسية يتسع نطاق التقرير المالي ليشمل معلومات أخرى كمية ووصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب التالية:
١ ـ الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية, والتي تعتبر جزءً لا يتجزأ من القوائم المالية وتشمل:
أ ـ الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: مثل
١- التغييرات في السياسات المحاسبية. ٢- الاحتمالات الشرطية.
٣- طرق تقييم المخزون. ٤ـ عدد الأسهم المصدرة والمتداولة.
٥ـ المقاييس البديلة للتكلفة التاريخية.
ب ـ المعلومات الإضافية في شكل جداول أو ملاحق مرفقة: مثل
١ - الإفصاح عن أثر التغييرات في الأسعار.
٢- معلومات عن احتياطيات الغاز و البترول.

يعني مبدأ الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية شاملة على كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق, والتي تمكن من عطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة صحيحة عن المنشأة.

وهناك ثلاث مستويات للإفصاح هي:
١- الإفصاح الكافي: الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنه.
٢- الإفصاح العادل: يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة (لمستخدموا القوائم).
٣- الإفصاح الكامل: شمولية القوائم المالية, لعرض كافة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية.
ولا شك أن:
مستوى الإفصاح العادل و الكامل يعتبران أكثر إيجابية من مستوى الإفصاح الكافي.
تزايد متطلبات الإفصاح:
تختلف مبررات تزايد متطلبات الإفصاح في السنوات الأخيرة, من أهمها:
أ ـ تعقد المعاملات المالية.
ب ـ الحاجة إلى معلومات وقتية.
جـ ـ المحاسبة وسيلة للتوجيه والرقابة.
مبدأ الإفصاح الكامل ومشاكل التطبيق المصاحبة:
من أهم المشاكل المصاحبة لتحقيق مبدأ الإفصاح الكامل.

أولاً: تكاليف الإفصاح جوهرية في بعض الحالات, مع الصعوبة في تحديد المنافع والعوائد المتولدة عنه.

ثانياً: مازالت المهنة في مرحلة تطوير معايير وإرشادات تحدد مدى أهمية وطريقة وضرورة الإفصاح.
متطلبات وكيفية الإفصاح:
من المتعارف محاسبياً أن تقديم كافة المعلومات الأساسية عن المنشأة في القوائم المالية الأساسية الأربعة هي:
١. قائمة المركز المالي .
٢. قائمة الدخل.
٣. قائمة التدفقات النقدية.
٤. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
الأمر الذي كان يمثل صعوبة بالغة, إذا كيف يمكن تركيز الأحداث الاقتصادية الكثيرة و المتنوعة في تقارير موجزة.
ومن هنا يمكن القول أنة بالإضافة إلى القوائم المالية الأساسية يتسع نطاق التقرير المالي ليشمل معلومات أخرى كمية ووصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب التالية:
١ ـ الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية. والتي تعتبر جزءً لا يتجزأ من القوائم المالية وتشمل:
أ ـ الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: مثل
١- التغييرات في السياسات المحاسبية.
٢- الاحتمالات الشرطية.
٣- طرق تقييم المخزون.
٤ـ عدد الأسهم المصدرة والمتداولة.
٥ـ المقاييس البديلة للتكلفة التاريخية.
ب ـ المعلومات الإضافية في شكل جداول أو ملاحق مرفقة: مثل
١ - الإفصاح عن أثر التغييرات في الأسعار.
٢- معلومات عن احتياطيات الغاز و البترول.

٢ ـ الوسائل الأخرى في التقرير المالي:
أ. خطاب مجلس الإدارة للمساهمين: (عن الأحداث غير مالية, توقعات الوضع الاقتصادي ومستقبل البضاعة, خطط النمو, الموازنة الرأسمالية, التغيرات في سياسات الشركة وفي المراكز الإدارية العليا).
ب. تحليلات ومناقشات الإدارة: (للجوانب الثلاثة هي: السيولة, مصادر رأس مال العامل, نتائج التشغيل).
جـ مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية: (مثل إجراءات وضع وتقييم نظام للرقابة الداخلية).
د - المسئولية الاجتماعية: (للجوانب البيئية والاجتماعية المحيطة بالمنشأة مثل: قرارات استثمار, قرارات منح قروض... تجاه منشآت معينة).
وتتمثل مسؤولية الشركة نحو المشاكل والظروف المحيطة (بالمسئولية تجاه التلوث البيئي , والموارد البشرية , والتفاعل مع المجتمع).

٣. تقرير المراجع الخارجي:
ويعتبر تقريره احد المصادر الهامة للمعلومات, فالمراجع شخص مهني يقوم بالفحص المستقل للبيانات المحاسبية المقدمة بواسطة المنشأة, ليقوم بإصدار رأي غير متحفظ أو إيجابي.
معيار العرض والإفصاح العام في المملكة:
نظراً لاختلاف البيئات و التشريعات القانونية, والظروف الاقتصادية والمشاكل المحاسبية السائدة عند إعداد هذه المعايير والمبادئ المحاسبية وقد استشعرت وزارة التجارة أهمية المتغيرات البيئية.
وقد صدر قرار وزير التجارة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٤٠٦/٢/٢٨ هـ باعتماد بيان أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية الذي تم على ضوءه إعداد معيار العرض والإفصاح العام, باعتباره مرجعاً رسمياً يتم الاسترشاد به من قبل جميع المحاسبين.
فقد قامت بمتابعة معيار العرض و الإفصاح العام في التطبيق خلال فترة الاسترشاد للتأكد من مدى صلاحيته للتطبيق الإلزامي , وبعد الدراسة الملائمة والمتأنية صدر قرار وزير التجارة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٤١٠/١٠/٧ هـ بالالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح العام عند إعداد القوائم المالية للمنشات ومراجعتها وليكون بذلك أول معيار سعودي يحكم الممارسة المحاسبية .
أ ـ مقدمة عامة من المعيار: يحدد معيار العرض والإفصاح العام .
١. متطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمنشات الهادفة للربح والعرض والإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة والقوائم المالية للمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء.
٢. يحدد كيفية معالجة التغيرات المحاسبية, والمكاسب أو الخسائر المحتملة.
٣. متطلبات إيضاح تعريف الوحدة وطبيعة عملها.
٤. الارتباطات والأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية.
ب ـ نطاق المعيار: ينطبق هذا المعيار.
على القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح على اعتبارات محددة للأهمية النسبية يجب أخذها في الاعتبار.
١ـ إبراز البنود أو الأجزاء أو المجموعات الواجب عرضها في القوائم المالية.
٢ـ أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات معروضة في القوائم المالية.
ولا تنطبق هذه الاعتبارات على المواضيع الأخرى التي يتعرض لها معيار العرض والإفصاح العام.
ـ محتويات المعيار: تم تقسيم المعيار إلى أربعة أقسام رئيسية هي:
١ ـ معيار العرض العام.
٢ ـ معيار الإفصاح العام.
٣ ـ متطلبات العرض و الإفصاح العام للقوائم المالية الموحدة.
٤ ـ متطلبات العرض و الإفصاح العام للمنشآت التي لاتزال في مرحلة الإنشاء.
معيار العرض العام:
ويختص معيار العرض العام بتحديد متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية مجتمعة ومتطلبات عرض المعلومات في كل قائمة على حدة.
أولاً: المتطلبات العامة للعرض من حيث:
أ – المجموعة الكاملة للقوائم المالية.
ب – ترتيب عرض القوائم المالية.
جـ - اعتبارات الأهمية النسبية.
د – الأسس العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية.
ثانياً: متطلبات العرض العام للقوائم المالية كل على حدة من حيث:
أ ـ عرض المعلومات في قائمة المركز المالي.
ب - عرض المعلومات في قائمة الدخل.
جـ - عرض المعلومات في قائمة مصادر واستخدام الأموال.
د ـ عرض التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال.
هـ - عرض المعلومات في قائمة الأرباح المبقاة.
معيار الإفصاح العام:
ويختص معيار الإفصاح العام بتحديد متطلبات الإفصاح في القوائم المالية, حيث يتضمن الإيضاحات المرفقة.

١- في شكل ملاحظات مرفقة.
٢ - معلومات إضافية في شكل جداول أو ملاحق مرفقة على معلومات أخرى كمية ووصفية.
وقد حدد معيار الإفصاح العام متطلبات الإفصاح في القوائم المالية لكل مما يلي:
أ ـ طبيعة نشاط المنشأة.
ب ـ السياسات المحاسبية الهامة .
جـ - التغيرات المحاسبية ومعالجتها محاسبياً .
د ـ الأحداث اللاحقة.
هـ - المكاسب والخسائر المحتملة ومعالجتها محاسبياً.
و ـ الارتباطات المالية.
متطلبات المعيار المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة:
اختص بتحديد المتطلبات الإضافية خلافاً لمتطلبات العرض والإفصاح.
متطلبات العرض والإفصاح العام للشركات في مرحلة الإنشاء:
تحديد متطلبات العرض و الإفصاح والإيضاح التي تتميز به القوائم المالية للشركات في مرحلة الإنشاء بالإضافة إلى مقتضيات العرض و الإفصاح العام.
الخاتمة.
قد تجاهل هذا المعيار بعض متطلبات الإفصاح المناسبة، إلا أن صدور مثل هذا المعيار يعتبر
بحق حدثاً رياديا هاماً لتطوير الممارسة المحاسبية في المملكة والرقي بها وضرورة الإسراع
في إيجاد معايير محاسبية أخرى تكون ملائمة للمتغيرات البيئية في المملكة وحسب الحاجة إليها

ISSN 2414-7893

القوائم المالية باستخدام النسب

بقلم : وليد نبيه

عندما أنهيت دراستى بالجامعة كان حلم حياتى أن أصبح مثل ذلك الرجل الذى يظهر دوماً فى نشرة الأخبار ، كنت أجلس مترقباً عندما يتحدث مذيع النشرة الاقتصادية عن أخبار البورصات العالمية وارتفاع مؤشر (نيكى) أو انخفاض مؤشر (ناسداك NASDAQ) ، منتظراً تلك اللحظات الخاطفة التى تنقل الصورة من داخل مقصورة التداول ويظهر فيها منفذ العمليات (Floor Broker) بمظهره الأنيق وربطه عنقه المفتوحة قليلاً ، وهو يشير بيديه ملوحاً فى توتر بحركات تشبه حركات الصم والبكم أحياناً وحركات المختلين عقلياً فى أحيان أخرى ، وألمح نظرات السعادة فى عينى ذلك اليابانى القصير وهو يتقافز عندما تحقق أسهمه ارتفاعاً أونظرات الحزن التى تعتريه مع انخفاض الأسعار وتحقيق الخسائر.

كان ذلك العالم بالنسبة لى سحراً ، وكان الوصول إليه مطمحاً لا غنى عن تحقيقه ، فسألت عن الطريقة التى يمكننى أن أصبح بها مثل هؤلاء فلم أجد إلى ذلك سبيلاً ، وبالمصادفة رشحنى أحد أساتذتى بالجامعة للعمل بأحد مكاتب المحاسبة التى يشارك بها وأخبرنى أن تعلم المحاسبة هو الخطوة الأولى فى طريق المحلل المالى الجيد ، وبذلت جهداً حقيقياً فى التعلم والعمل هناك ، حتى حانت الفرصة وتم ترشيحى تلك المرة للعمل بأحد الشركات التى تعمل فى مجال تقييم الأسهم والسندات فى بورصة الاوراق المالية.

كانت هذه هى الفرصة التى كنت أتمناها وظننت أننى هناك سأتعلم كل شىء فبدأت بقراءة ما طلب منى بشغف وخضت دورات تدريبية تم إلحاقى بها فيما يطلق عليه التحليل الأساسى (Fundmental Analysis) وهو يتضمن استخدام القوائم المالية وتحليلها بالأساليب المختلفة ومن ضمن هذه الأساليب ما يطلق عليه التحليل بالنسب المالية (Ratios).

و عندما أعتقدت أننى وضعت قدمى على الطريق وبدأت أخطو وجدتهم يقولون لى "هذا كل شىء لقد انتهينا" فعدت أسأل معترضاً فأنا لم أصل بعد للمعرفة التى كنت أريدها فوجدتهم يكررون ما قالو من جديد. فوجدت أننى فى حيرة ، تماماً كرجل ذهب إلى الطبيب وبعد تحاليل طويلة أخبره أن نسبة الهيموجلوبين فى دمه كذا ، وتركه دون إجابة عما تعنى هذه النسبة ؟ هل هى جيده أم لا ؟ وكيف الطريق إلى علاجها إن لم تكن جيده ؟ ، ترك له مجرد نسبة صماء مبهمه لا تعنى له أى شىء سوى المزيد من الحيرة والتساؤل.

من هو وليد نبيه؟

عمل فى عدد من الشركات وبيوت الخبرة الاستشارية فى مجال المحاسبة والاستشارات المالية ونظم المعلومات ، والتحق بالعمل فى أجيال فى نهاية عام ٢٠٠٣.

ورغم أن نسبة «الهيموجلوبين» التى تحدث عنها الطبيب لها مؤشرات قياسية يمكن استخدامها فى الحكم والتقييم ، نجد ان التحليل المالى ليس له مؤشرات قياسية ، كل شىء يختلف من نشاط لنشاط ومن شركة لأخرى داخل نفس النشاط ومن ظروف تشغيل أو تمويل لأخرى داخل نفس الشركة.

وبعد وقت طويل وقراءات لا حصر لها أضاء عقلى فجأة ، مثلما يضىء عقل الصوفى الذى يستغرق فى التأمل حتى يصل إلى الفتوحات ، وعلمت أنهم عندما أخبرونى أن هذه هى نهاية المطاف لم يكذبو ، فالجزء المتبقى لا يمكن أن يعلمه شخص لآخر ، وإنما هو نتاج فكرك وحدك وقدرتك على ربط كل العلم الأكاديمى الذى حصلته بالخبرة العملية لتحليل المؤشرات التى تظهر لك حتى تصل إلى النتائج ، ولا أنكر أننى ما زلت حتى اليوم مريداً يبتغى الوصول فى بحر هذا العلم الواسع.

يعتبر المحللون الماليون المحترفون أن النسب المالية لا حصر لها وأنها يمكن أن تنتج عن طريق قسمة أى بند من بنود القوائم المالية على بند أخر ، أما الهدف من استخراج النسبة المالية فيحددة المحلل نفسه ويعرف كيف يستفيد به فى الأغراض المناسبة.

يمكننا فى هذا المقال أن نتحدث باختصار عن هذه الجزئية من التحليل المالى باستخدام النسب المالية ومعانى النسب المختلفة بأسلوب مبسط نتمنى أن يفيد المهتمين بهذا المجال ، كبداية متواضعة فى هذا الأمر ، وربما أمكننا أن نفرد مقالات أخرى فيما بعد لطرق أكثر تقدماً فى أساليب قراءة تلك النسب والربط فيما بينها.

فى البداية يجب أن نشير إلى نقطتين لا يمكن إغفالهما :

ISSN 2414-7893

النسبة المالية دون معنى لا قيمة لها وهو ما يعنى أن أى نسبة تستخرجها يجب أن تحدد لها معنى واضحا تهدف من وراءه إلى قراءة نقطة قصور أو قوة لدى الشركة.

ليس هناك ما يسمى نسب نمطية لكل الشركات أى أنه لا توجد مؤشرات نمطية يمكن استخدامها كمعايير للحكم على جودة أو ضعف النسبة ولكن يتم استخدام مؤشرات للشركات الناجحة فى القطاع الذى تعمل به الشركة عن نفس الفترة ويتم استخدامة للحكم على النسبة كما يتم استخدام تلك النسبة لنفس الشركة عن فترات سابقة لمتابعة تطور النسبة بالسلب أو الإيجاب.

تم تقسيم النسب المالية إلى أربعة أقسام رئيسية وهى :

١. نسب السيولة
٢. نسب الربحية
٣. نسب الكفاءة
٤. نسب الرفع المالى

نسب السيوله Liquidity Ratios

وهى النسب التى تقيس مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر.

١. نسبة التداول (Current Ratio)

نسبة التداول = الأصول المتدوالة ÷ الالتزامات المتداولة

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التى تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة ، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجىء دون الحاجة لتسييل أى أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.

إلا أننا نعود للإشارة إلى أن النسبة لا يمكن أن تقرأ صماء فزيادة النسبة هو أمر جيد ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة بند الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزون وعدم تصريفه وهو أمر غير جيد وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة بند النقدية بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام الشركة الجيد للسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة ذلك ، أو ربما بسبب زيادة تراكم بند العملاء وتضخمة نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة فى التحصيل ومتابعة العملاء المدينين.

لذلك يجب قراءة النسبة ومقارنتها كما أشرنا بمتوسط النسب المحققة للشركات الناجحة فى نفس النشاط وكذلك مراعاة جميع الجوانب الأخرى التى يمكن استنباطها من خلال النسبة وعلاقتها بالبنود الأخرى.

٢. نسبة السداد السريع (Quick Ratio)

نسبة النقدية = (الأصول المتداولة – المخزون) ÷ الالتزامات المتداولة

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال أيام معدودة ، ويتم تجنب بند المخزون نظراً لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

٣. نسبة النقدية (Cash Ratio)

نسبة النقدية = النقدية والأصول شبه النقدية ÷ الالتزامات المتداولة

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل من خلال مكالمة تليفونة كما يقولون ، وهى تعطى مؤشراً للإدارة أنه فى خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

وتعتبر الأصول شبه النقدية هى كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة وجيزة مثل الأوراق المالية القابلة للتداول فى البورصة.

نسب الربحية Profitability Ratios

وهي النسب التى تقيس كفاءة الإدارة فى استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح

١. هامش مجمل الربح (Gross Profit Margin)

هامش مجمل الربح = مجمل الربح ÷ صافى المبيعات

وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافى إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة فى القطاع ، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه فى تكلفة الخامات المستخدمة فى الإنتاج أو فى العمالة المباشرة أو خلافه.

٢. معدل العائد على المبيعات (هامش صافى الربح) (Net Profit Margin)

هامش صافى الربح = صافى الربح ÷ صافى المبيعات

وتقيس هذه النسبة صافى الربح المحقق على كل جنيه من المبيعات ، وهى تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وخلافه.

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً ، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة فى القطاع ، كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها فربما بالرغم من ارتفاع النسبة فى الكثير من الأحيان لا تحقق الشركة معدلاً مناسباً للعائد على حقوق الملكية.

٣. معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity)

معدل العائد على حقوق الملكية = صافى الربح ÷ حقوق الملكية

وتعبر هذه النسبة عن العائد الذى يحققة الملاك على استثمار أموالهم بالشركة ، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءاً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار فى النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

ويعتبر العائد المناسب من وجهة نظر الملاك ما يوازى معدل العائد الخالى من الخطر مضافاً إليه ما يطلق عليه بدل المخاطرة وهو يختلف من نشاط لآخر ومن بيئة استثمار لأخرى.

ويعتبر معدل العائد الخالى من الخطر هو ذلك العائد المؤكد الحصول عليه بنسبة ١٠٠٪ حيث لا يتعرض المستثمر لأى نوع من المخاطرة أو التعرض للتقلبات فى ذلك العائد وغالباً ما يستخدم معدل العائد على أذون الخزانة كمعدل عائد خالى من الخطر فى ظل معدل تضخم يساوى صفر ، أما فى حالة وجود معدل تضخم فيتم استخدام معدل العائد الإسمى الخالى من الخطر ويتم حسابه كما يلى :

معدل العائد الإسمى الخالى من الخطر = (١ + معدل العائد الخالى من الخطر) (١+ معدل التضخم) - ١

أما بدل المخاطرة فهو الجزء من العائد الذى يطلبه المستثمر نظير تحمله مخاطر إضافية عند الاستثمار فى مجالات قد تتعرض للتقلبات ويتم تقسيم المخاطر لما يلى :

١. مخاطر الأعمال Bussines Risk
٢. مخاطر التمويل Financial Risk
٣. مخاطر السيولة Liquidity Risk

وتنقسم المخاطرة بوجه عام إلى جزئين ، أحدهما يرجع إلى السوق ككل وهو ما يسمى المخاطرة المنتظمة والأخر يرجع إلى الشركة نفسها وهو يسمى المخاطرة غير المنتظمة ويتم قياسها والتحكم فيها داخل الشركة.

ويتم تقدير المخاطرة المنتظمة للاستثمار عن طريق الربط بين العائد على الاستثمار والعائد على السوق ككل لتحديد ما يسمى معامل المخاطرة المنتظمة (بيتا).

٤. معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment)

معدل العائد على الاستثمار = صافى الربح ÷ إجمالى الاستثمار

ويتكون إجمالى الاستثمار من (رأس المال العامل + إجمالى الأصول طويلة الأجل) ، أو من (مجموع حقوق الملكية + القروض طويلة الأجل).

وتعبر النسبة عن مدى كفاءة الشركة فى استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضه فى تحقيق عائد على تلك الأموال حيث أن الفرض الأساسى هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهى العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض ، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازى تكلفة الأموال على أقل تقدير.

ويتم تقدير تكلفة الاستثمار باستخدام التكلفة المرجحة لبنود التمويل كما يلى :

بنود التمويل	الوزن النسبي (١)	ت. التمويل (٢)
ت. مرجحة (٣)=(١)*(٢)		
رأس المال	٪ العائد المطلوب	٪
قروض طويلة الأجل	٪ ت. الاقتراض	٪
الإجمالي	١٠٠٪	٪

وتكون تكلفة التمويل هى إجمالى التكلفة المرجحة لبنود التمويل ، ويتم مقارنتها بالعائد على الاستثمار لتحديد كفاءة الشركة فى إدارة الأموال المستثمرة.

٥. معدل العائد على إجمالى الأصول (Return on Total Assets)

معدل العائد على إجمالى الأصول = صافى الربح ÷ إجمالى الأصول

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على استخدام أصولها

ISSN 2414-7893

تحليل التقارير المالية

- الفرق بين التقارير المالية الخاصة والعامة:

التقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة، وتنقسم التقارير المالية إلى قسمين، تقارير خاصة وتقارير عامة.

التقاريـر الخاصـة : هـي التقاريـر التـي يتـم إعدادهـا اسـتجابة لطلـب أو غـرض معـين، وعـادة تخدم بشـكل أسـاسي المسـتخدم الداخـلي للمعلومات المالية.

التقاريـر العامـة : يتـم إعدادهـا وفـق معايـير المحاسـبة المتعـارف عليهـا ليطلـع عليهـا كل المهتمـين بأمـور المنشـأة سـواء المسـتخدمين الداخليـين أو الخارجيـين .

- مقارنة القوائم المالية:

المقارنـة الأفقيـة : مقارنـة القوائـم الماليـة للمنشـأة نفسـها لسـنة مـا مـع القوائـم الماليـة لنفـس المنشـأة في سـنة أو سـنوات ماليـة أخـري. وأيضـا مقارنـة القوائـم الماليـة للمنشـأة في سـنة أو سـنوات ماليـة مـع القوائـم الماليـة لمنشـآت أخـرى.

المقارنـة الرأسـية : نسـبة أرقـام مفـردات القوائـم الماليـة إلى إحـدى هـذه المفـردات (التـي يرغـب المحلـل نسـبة الأرقـام أو المفـردات الأخـرى إليهـا) أو إلي مجمـوع المفـردات(نسـبة الجـزء إلي الـكل).

- النسب المالية:

تسـتخدم النسـب الماليـة في التحليـل المـالي لاسـتخراج أو اسـتنباط علاقـة بـين رقمـين منسـوب أحدهـما للآخـر ، وهـذه العلاقـات تسـاعد المحلـل المـالي عـلى التعـرف عـلى وضـع المنشـأة محـل التحليـل.

- أهداف التحليل المالي باستخدام النسب المالية: تهدف النسب المالية إلى التعرف على

١ ـ السيولة: ويقصد بها مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الاستدانة أو اللجوء إلى بيع أصل ثابت.

٢ ـ المقـدرة عـلى سـداد الديـون: ويقصـد بهـا مـدى كفايـة ممتلـكات المنشـأة مـن أصـول ومنافـع سـواء كانـت متداولـة أو ثابتـة لسـداد الالتزامـات (ديـون المنشـأة) سـواء كانـت قصـيرة أو طويلـة الأجـل.

٣ ـ الربحية والفعالية : ويقصد بها قدرة المنشأة على تحقيق أرباح سواء الآن أو في المستقبل.

ISSN 2414-7893

مجلة المحاسب العربي هي مجلة شهرية الكترونية متخصصة في نشر كل ما يتعلق بالاعمال المالية والإقتصاد بجميع فروعها بهدف الإرتقاء بمستوى المحاسب العربي إينما كان . مساهمة في إثراء البحث العملي في المجال المحاسبي بجميع انواعة. والعمل على رفع كفاءة المحاسب العربي وتأهيل كوادر جديدة في سوق العمل.ونشر العلم والمعرفة بأساسيات المحاسبة بجميع انواعها من محاسبة مالية محاسبة تكاليف محاسبة إدارية محاسبة ضريبية محاسبة حكومية ...

جميع الموضوعات والمشاركات التي تطرح في بالمجلة لا تعبربالضرورة عن رأي إدارة الملتقى، وإنما تعبر عن رأي كاتبها